



شهادة مشاركة

تمنح هذه الشهادة للأستاذ (ة) د. حاج حفصي لحسن - جامعة المسيلة (الجزائر)

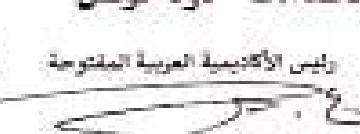
نظير مشاركته(ها) بمداخلة علمية، تحت عنوان :

مدى إسهام أدوات المعتمدة في تصحيح إختلال التوزيع السكاني في الوطن العربي: حالة الجزائر

وهذا ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثالث المحكم حول :

قضايا ومشكلات التنمية في الوطن العربي: تشخيص الواقع وإستشراف المستقبل

المتعقد بتاريخ 22 و 23 جوان 2025 بالخطمامات - دولة تونس -





الأكاديمية العربية المفتوحة - الدانمارك



مركز النخبة للدراسات والبحوث - الجزائر



جامعة صبراته - ليبيا

البرنامج النهائي

للمؤتمر الدولي الثالث المُحكّم حول:

قضايا ومشكلات التنمية في الوطن العربي

تشخيص الواقع وإستشراف المستقبل

تاريخ ومكان الإنعقاد:

يومي 22 و 23 جوان 2025 بدولة تونس

<p>افتتاح المؤتمر: تلاوة القرآن، النشيد الوطني الجزائري، النشيد الوطني الليبي</p> <p>كلمة السيد: أ. د. سالم محمد البريشي، رئيس جامعة صبراتة (ليبيا)</p> <p>كلمة السيد: أ. د. وليد ناجي الحبابي، رئيس الأكاديمية العربية المفتوحة (الدانمارك)</p> <p>كلمة السيد: أ. د. عبد الرحمن الفققاع بن النوي، مدير مركز النخلة للدراسات والبحوث (الجزائر)</p> <p>كلمة السيد رئيس المؤتمر: أ. د. مصطفى داسة، جامعة الجزائر 2 (الجزائر)</p> <p>المداخلة الإفتتاحية من تقديم، أ. د. مباركة أبو القاسم النذيب، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا (ليبيا) تحت عنوان: التنمية الشاملة في المجتمع العربي وعلاقتها بالبيئة: قراءة سوسيولوجية</p>	9:00 إلى 10:00
<p>الجلسة الأولى: الواقع التنموي في المجتمع العربي: تأصيل مفاهيمي وقراءات تشخيصية</p> <p>رئيس الجلسة: أ. د. الدوكالي الطرشاني، جامعة الزيتونة (ليبيا)/المقرر: د. النفاي هودي الحموني، جامعة الزيتونة (ليبيا)/عضو صياغة: د. خولة لرقم، جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)</p>	
<p>التنمية بالتنمية: رهان خاسر بكل أرباحية</p> <p>من المزاد إلى الأمل: نموذج فلسطيني لاستكشاف جدية الصمود والتنمية في ظل الاحتلال والقيود الاقتصادية</p> <p>الجماعات الضياغطة كعائق للتنمية في الوطن العربي</p> <p>التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الراهن وأفاق المستقبل: قراءة تحليلية من منظور سوميولوجي</p> <p>معوقات تحقيق التنمية المستدامة في العالم العربي: العولمة الجبرية في قالب تحريري</p> <p>مؤشرات التنمية المستدامة في العالم العربي في إطار خطبة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة العام 2030</p> <p>التنوع الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر</p> <p>دور التشريعات القانونية في تحقيق التنمية المستدامة</p> <p>إشكاليات التنمية في المجتمع العربي: ثقافة المقاومة والعائق الشفافي "المجتمع الجزائري أنموذجا"</p> <p>مشكلات التنمية في الوطن العربي: دراسة حالة إستدامة التنمية الإقتصاد الأخضر في الجزائر</p> <p>التحديات الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة في العالم العربي</p>	10:00 إلى 13:00
<p>دور التنمية المستدامة في التنمية الاقتصادية</p> <p>البطالة وعلاقتها بالواقع التنموي الاجتماعي في الجزائر: دراسة تحليلية</p> <p>البطالة في الوطن العربي: الأسباب، التداعيات، الحلول.</p> <p>عوائق التنمية الاقتصادية والاجتماعية: التحديات والفرص</p> <p>آفاق التعاون العربي في مجال تحقيق التنمية المستدامة : الإمكانيات، الأسباب، الحلول.</p>	
<p>نقاش مفتوح</p> <p>وجبة الغذاء</p>	
<p>الجلسة الثانية: المرأة والأسرة والإعلام: قراءة في الأدوار التنموية المتعددة</p> <p>رئيس الجلسة: أ. د. زهية جاب الله، جامعة الجزائر 2 (الجزائر). المقرر: د. رقية بيهولي، جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)/عضو صياغة: د. يمينة بوقندورة، جامعة أم البواقي (الجزائر)</p>	
<p>دور المرأة في التنمية الاجتماعية بين الماضي والحاضر</p> <p>التمكين الاقتصادي للمرأة ودوره في التنمية الاقتصادية</p> <p>رهانات المرأة في التحrror والإسهام الريادي في مجالات التنمية</p> <p>المرأة الجزائرية ومشاركتها في التنمية الاجتماعية بالمجتمعات الريفية: المرأة النابالية نموذجا</p> <p>AIGERIAN WOMEN AND THEIR ROLE IN SOCIAL DEVELOPMENT IN COMMUNITIES</p> <p>المفارقة بين التشريع الديمقراطي وفضاء الممارسة: دراسة في المظاهر والتحديات التي تواجهها عينة من العاملات في القطاع الفلاحي بسيدي عالي بن عون</p> <p>مساهمة برامج وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة - قراءة في أهم برامج وكالة التنمية الاجتماعية</p> <p>الصورة النمطية والتجوّه الجندرية بين القيد الثقافي ومعوقات تمكّن المرأة في المجتمعات العربية</p> <p>دور وسائل الإعلام في تسويق العالم التاريخي لمدينة بنغازي</p> <p>دور مواقع التواصل الاجتماعي في تمكّن المرأة التونسية اقتصاديا واجتماعيا: الفايسبوك نموذجا</p> <p>Fundamentals of Governance and ethics in organisational success and sustainability in Algeria</p> <p>Women's Economic Empowerment in North Africa: A Comparative Study of Institutional Strategies in Algeria, Tunisia, and Morocco</p>	14:00 إلى 16:30
<p>نقاش مفتوح</p>	
<p>الجلسة الثالثة: الإبتكار والتطور التكنولوجي وأثرهما على التنمية</p> <p>رئيس الجلسة: أ. د. شibli اسماعيل السوسيطي، جامعة القدس المفتوحة (فلسطين) / المقرر: د. شرين إبراهيم القواسنة، جامعة بوليفيتكنيك (فلسطين)/عضو صياغة: د. سمية زاري جامعة أم البواقي(الجزائر)</p>	
<p>الابتكار وريادة الأعمال في خدمة التنمية المستدامة: رؤية تكاملية لأبعادها الاقتصادية والاجتماعية</p> <p>دور الكفاءات الريادية في تحقيق الاستدامة الاستراتيجية من خلال الدور المعدل للنضج الرقعي دراسة تحليلية لراء عينة من القيادات الادارية في منظمات المجتمع المدني المحلية في مدينة دهوك</p> <p>دور الابتكار وريادة الأعمال في تحسين الاقتصاديات العربية</p> <p>المقاولاتية كأحد التوجهات الحديثة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.</p>	16:30 إلى 19:00
<p>الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي ودورهما في دفع عجلة التنمية المستدامة: دراسة حالة شركة نفط الوسط بالعراق</p> <p>تقنيات الذكاء الاصطناعي ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر بين الواقع والتحديات</p> <p>تقنيات الذكاء الاصطناعي وأهميتها في تطوير الموارث العامة أدوات تدقيقها في الموارث العامة الفلسطينية وإثرها على التنمية المستدامة</p> <p>دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الأمن السيبراني والتنمية الرقمية</p> <p>دور الذكاء الاصطناعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة</p> <p>دور التكنولوجيا في مجال التعليم العالي ودورها في التنمية والتحول الرقمي</p>	16:30 إلى 19:00
<p>نقاش مفتوح + اختتام جلسات اليوم الأول</p>	

اليوم الثاني: الإثنين 23 جوان 2025

الجلسة الرابعة: الإستثماري رأس المال البشري كدعاة للتنمية الإدارية المستدامة

رئيس الجلسة: أ. د. المهدى محمد الجيدى، جامعة صبراتة (ليبيا) / المقرر: د. صالح الدين محمد الشيبانى، جامعة صبراتة (ليبيا) / عضو صياغة: د. أبو عجالة محمد الشيبانى، جامعة صبراتة (ليبيا)

<p>أ. د. وليد الجيلى / د. سنا عبد القادر مصطفى، الأكاديمية العربية المفتوحة (الدانمارك)</p> <p>أ. د. مصطفى داسة، جامعة الجزائر 2 (الجزائر)</p> <p>د. بشلاجم يعي، جامعة تلمسان (الجزائر)</p> <p>د. هادي خليل إسماعيل، جامعة دهوك التقنية (العراق)</p> <p>د. شرين ابراهيم القواسمة، جامعة بوليت肯يك (فلسطين)</p> <p>د. يوسف أحمد أبو فارة، جامعة القدس المفتوحة (فلسطين)</p> <p>د. مسعودي أسماء، جامعة الجزائر 2 (الجزائر)</p> <p>د. جميلة علاق، جامعة قسنطينة 3 (الجزائر)</p> <p>د. بوساحة إيناس، جامعة ورقلة (الجزائر)</p> <p>م. م. وعد سنجار ضارى / م. حكيم خليل ابراهيم / عبد الله ماطع داود، جامعة الأنبار (العراق)</p> <p>ط. د. فيصل بن رحمن، جامعة الجزائر 2</p> <p>د. سعدى رابعى، جامعة الجلفة / د. عبد الفتاح توىي جامعة أدرار</p> <p>د. نذيرية البزيد / د. سميرة زيارى، جامعة أم البواقي (الجزائر)</p> <p>د. سعدى حسينة / أ. د. بن تامي رضا، جامعة تلمسان (الجزائر)</p> <p>د. وردة شاوش، المركز الجامعى تبازة (الجزائر)</p> <p>أ. د. سليم حربى، جامعة الجلفة / أ. د. صالح ربيع، جامعة تيسمسيلت (الجزائر)</p> <p>م. حكيم خليل ابراهيم / ب. فهد سايردخل / أيوب علي حمود، جامعة الأنبار (العراق)</p>	<p>التنمية البشرية أساس التنمية الشاملة: العراق نموذجا</p> <p>النخب الإدارية ودورها في تحقيق التنمية المهنية للموظفين: دراسة ميدانية بالإدارات العمومية الجزائرية</p> <p>من جودة الحياة المهنية إلى استدامة الفعل الإداري: مقاربة تنمية شاملة</p> <p>دور أسس المال البشري في تعزيز النجاح التنظيمي المستدام دراسة استطلاعية لراء الهيئة التدريسية في جامعة عقرة للعلوم التطبيقية- العراق</p> <p>دور إدارة الجودة الشاملة والمسؤولية الاجتماعية في إداء الأحداث البنفسجية في محافظة الخليل</p> <p>أثر جودة حياة العمل في الرضا الوظيفي في الوزارات الفلسطينية</p> <p>من الكفاءة إلى القيادة: أثر تنمية المهارات البشرية على الأداء الإداري</p> <p>الشباب العربي ومواجة التغيرات بإتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة: القدرات والمعوقات</p> <p>دور القيادة التحويلية في تنمية الموارد البشرية لتحقيق التنمية المستدامة - دراسة ميدانية بمؤسسة إنتاج وتوزيع الغازات الصناعية وحدة ورقلة-</p> <p>تأثير القيادة الإستراتيجية في تحقيق النضج الرقمي للمؤسسات الحكومية</p> <p>التدريب كآلية لتنمية الموارد البشرية بالقطاع الثالث جمعية تربية المرأة الريفية انموذجا</p> <p>دور التدريب والتعاون بين الموظفين في تحقيق تنمية وتطوير كفاءة المؤسسة</p> <p>دور مدير المدرسة في تحقيق التنمية المهنية للأساتذة من وجهة نظر أساتذة التعليم الابتدائي</p> <p>دور العمل اللائق في العد من البطالة والفقر في الجزائر</p> <p>إعادة هيكلة الموارد البشرية وأثرها على التنمية: دراسة للتجربة الجزائرية</p> <p>الإنغراب الوظيفي في المؤسسات ذات طابع الاجتماعي وأثره على التنمية الإدارية</p> <p>تأثير المناعة التنظيمية في التجديد الإستراتيجي: دراسة ميدانية في كلية الطب جامعة الأنبار</p>
	9.00 إلى 11.00

نقاش مفتوح

الجلسة الخامسة: المنظومة التعليمية والجامعية، والبحث العلمي: قراءات في أدوارهم وأثارهم في تعزيز واستدامة التنمية العربية

رئيس الجلسة: أ. د. أحمد مدايس، جامعة الجلفة (الجزائر) / د. قنفود مع الدين، جامعة باتنة 1 (الجزائر) / عضو صياغة: د. هواري بغو، جامعة أم البواقي (الجزائر)

<p>د. كفاح علي عبد الموسومي، جامعة تكريت (العراق) / د. ظاهر قسمية، المركز الجامعى البزى (الجزائر)</p> <p>د. فاطمة الدهراوى مكانتى، جامعة تبسة (الجزائر)</p> <p>أ. د. الطيب جاب الله، د. رضا زمبلى، د. نعيمه دريس، جامعة البويرة (الجزائر)</p> <p>د. ربيع نعيمه، جامعة الجلفة (الجزائر)</p> <p>د. نسيمة بن دار، جامعة تبسة (الجزائر)</p> <p>د. عدنان إبراهيم نصار الجنانى، منظمة المحامين (العراق)</p> <p>د. عبد القادر سليماني، جامعة الجزائر 2 (الجزائر)</p> <p>د. شمسة بن مراح، جامعة تلمسان (الجزائر)</p> <p>د. شفيقة بورابيو، جامعة أم البواقي (الجزائر)</p> <p>د. عبد الهادى باتشو / د. هيبة بورصاص، جامعة أم البواقي (الجزائر)</p> <p>أ. د. سعد العيشى، جامعة الجلفة (الجزائر)</p>	<p>دور الجامعات في تعزيز التنمية المستدامة: جامعة تكريت أنموذجا</p> <p>دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر</p> <p>دور الجامعة الجزائرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة</p> <p>الجامعة كفاعل استراتيجي في هندسة التنمية الاجتماعية</p> <p>دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة ميدانية بجامعة قاصدي مرداج ورقلة-</p> <p>الحوالىين الأكاديميين وأثره في تطوير الفكر التنموي المستديم</p> <p>واقع التبادل العلمي بين الأكاديميين العرب وتأثيره على قضايا التنمية العربية: دراسة تحليلية</p> <p>التعليم والثقافة دعامتان أساسيات في هندسة التنمية الاجتماعية</p> <p>التعليم والثقافة أساس التنمية الاجتماعية</p> <p>المشكلات التربوية والفكرية في العالم العربي وأثرها على مسار التنمية المستدامة</p>
	11.00 إلى 13.00

نقاش مفتوح

وجبة الغذاء

الجلسة السادسة: التنمية الريفية والحضارية والسياحية كآلية لتعزيز الفعل التنموي

رئيس الجلسة: أ. د. ياسر شاهين، جامعة القدس (فلسطين) / المقرر: د. بشلاجم يعي، جامعة تلمسان (الجزائر) / عضو صياغة: د. رقية بهولى، جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)

<p>أ. د. زهية جاب الله، جامعة الجزائر 2 (الجزائر)</p> <p>د. ليلي الكار، جامعة الراوية (ليبيا)</p> <p>أ. د. رشيد جلود، جامعة الجبلة (الجزائر)</p> <p>د. عطاب حميي، جامعة البويرة (الجزائر)</p> <p>د. رمضان زيري، جامعة أدرار (الجزائر)</p> <p>د. عبد الحفيظ بولزرق، جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)</p> <p>د. شيرين ابراهيم القواسمة، جامعة بوليت肯يك فلسطين (فلسطين)</p> <p>د. مختار مرغفل / د. جميلة بعقولي، جامعة وهران 2 (الجزائر)</p> <p>د. عبد السلام هلال، جامعة باتنة 1 (الجزائر)</p> <p>د. ميد بن العلي، جامعة الجلفة (الجزائر)</p> <p>د. شibli اسماعيل السوسيطي، جامعة القدس المفتوحة (فلسطين)</p> <p>د. حاج حصي لحسن / د. رجم علي، جامعة المسيلة (الجزائر)</p>	<p>الأمن الغذائي في المنطقة العربية واقع وأفاق</p> <p>الاصلاح عن الأداء البيئي ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 دراسة ميدانية على مصفاة الراوية لإنتاج وتكرير النفط ومشتقاته</p> <p>البجرة الداخلية وأثرها على توزيع الخدمات والتنمية المحلية: دراسة سوسيوحضورية</p> <p>التنمية الريفية الزراعية وأدوارها في إثراء الإنفاق المحلي.</p> <p>التنمية الريفية وتحدياتها في الوطن العربي مع الإشارة للتجربة الجزائرية</p> <p>مؤشرات التنمية الحضرية في ولاية قسنطينة: تحليل سوسيولوجي</p> <p>دور بناء الخارطة العنقودية على تنمية القطاع السياحي في محافظة بيت لحم في فلسطين.</p> <p>السياحة الدينية والتنمية الاقتصادية، بحث في المصطلح ونقد للتمثل</p> <p>السياحة كرافعة للتنمية في الوطن العربي: تشخيص التحديات الراهنة واستشراف الفرص المستقبلية لتعزيز النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي</p> <p>الاهتمام بتطوير السياحة والثقافة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الشغل التنموي</p> <p>التحديات التنموية للقطاع السياحي في ظل الاحتلال الإسرائيلي لمدينة القدس</p> <p>مدى إسهام أدوات المعتمدة في تصحيح اختلال التوزيع السكاني في الوطن العربي: حالة الجزائر</p>
	14.00 إلى 16.30

الجلسة الختامية

قراءة التوصيات النهائية والختامية للمؤتمر من طرف الأستاذ الدكتور: أحمد مدايس، جامعة الجلفة (الجزائر)

تسليم شهادات المشاركة

إختتام فعاليات المؤتمر

16.30

إلى

18.30



مختبر الدين والمجتمع
Laboratory of Religion and Society



مركز النهضة للدراسات والبحوث



المؤتمر الدولي الثالث المحكم حول:
قضايا ومشكلات التنمية في الوطن العربي
تشخيص الواقع وإشراف المستقبل

عنوان الورقة البحثية

مدى اسهام ادوات المعتمدة في تصحيح احتلال التوزيع السكاني في الوطن العربي "حالة الجزائر"

تاريخ ومكان الإنعقاد:

يومي 22 و 23 جوان 2025 بدولة تونس

معلومات المشاركين:

المشارك الأول:

الإسم ولقب: حاج حفصي لحس

الدرجة العلمية والتخصص: استاذ محاضر "ا" / هندسة معمارية و عمران .

جامعة الإنتماء: جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

الجنسية: جزائري

رقم الهاتف: 0671337162

عنوان البريد الإلكتروني: lahcene.hadjhafsi@univ-msila.dz

محور المشاركة: المحور الثالث

عنوان البحث أو الورقة العلمية: مدي اسهام ادوات المعتمدة في تصحيح انتلال التوزيع السكاني في الوطن العربي
"حالة الجزائر"

المشارك الثاني:

الإسم ولقب: رجم علي

الدرجة العلمية والتخصص: استاذ تعليم عالي / هندسة معمارية و عمران

جامعة الإنتماء: جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

الجنسية: جزائري

رقم الهاتف: 0670100928

عنوان البريد الإلكتروني: ali.redjem@univ-msila.dz

محور المشاركة: المحور الثالث

عنوان البحث أو الورقة العلمية: مدي اسهام ادوات المعتمدة في تصحيح انتلال التوزيع السكاني في الوطن العربي
"حالة الجزائر"

Title in English: The extent to which the approved tools contribute to correcting the imbalance in population distribution in the Arab world; "the case of Algeria"

د حاج حفصي لحسن¹- رجم علي²

الملخص:

ان التاريخ الاستعماري الطويل والسياسات الظرفية التي انتهجتها الدول العربية بعد الاستقلال في مجال التنمية الاقتصادية و تهيئة الاقليم والمران الفاقدة لمبادئ التنمية المستدامة تعتبر من الاسباب الاختلال التوزيع السكاني التي تعاني منه الاوطان العربية. لأن الادوات تخطيطية اقليمية وحضرية اخفقت في ايجاد بيئة تنمية تنافسية بين الاقاليم يمكن من خلالها تصحيح الاختلال الراهن في التوزيع السكاني.

فالجزائر و رغم محاولتها تصحيح هذا مع بداية التسعينيات باصدارها جملة من القوانين تبني التنمية المستدامة و التنافسية بين الاقاليم من خلال ادوات تهيئة اقليمية و عمرانية؛ لكن غياب الحكومة في اعدادها حجم من الاهداف المتواخات منها في تحقي توزيع سكاني متوازن بين الاقليم و بين المدن و الاريف .

ولاية المسيلة الواقعة في الهضاب العليا وسط (HPC) التي وجهتها توصيات المخطط الوطني لتهيئة الاقليم (SNAT) للصناعة خلافاً لإمكاناتها البشرية والطبيعية التي تتوافق مع القطاع الفلاحي الرعوي تعاني من هذه المشكلة . من خلال تطبيق "LEADER" المعتمد في الاتحاد الأوروبي سوف نحدد اسبابها و محاولة معالجتها بجملة من المقترنات الذي تضمنها مدخلتنا .

الكلمات المفتاحية: الهيئة الإقليمية-الهيئة الحضرية-التوزيع التكاني-التنافسية بين الأقاليم-تطبيق"LEADER"-الجزائر -

المسلة.

Abstract:

The long colonial history and circumstantial policies pursued by Arab countries after independence in the areas of economic development, regional planning, and urbanization, which lacked the principles of sustainable development, are among the reasons for the population imbalances plaguing Arab countries. Regional and urban planning tools have failed to create a competitive development environment between regions through which to correct the current imbalance in population distribution.

Algeria, despite its attempts to correct this in the early 1990s by issuing a series of laws adopting sustainable development and competitiveness between regions through regional and urban planning tools, the lack of governance in its preparation has hindered many of the objectives sought to achieve a balanced population distribution between the region and between cities and rural areas.

The wilaya of M'sila, located in the High Plateaus in the heart of the (HPC), which was directed by the recommendations of the National Territorial Development Plan (SNAT) toward industry, despite its human and natural potential, which is compatible with the agro-pastoral sector. Through the "LEADER" application approved by the European Union, we will identify its causes and attempt to address them with a set of proposals included in our intervention.

Keywords: Territorial Planning - Urban Planning - Population Distribution - Competitiveness Between territories - LEADER Application - Algeria - M'sila.

مقدمة:

لقد استعمل مصطلح التنافسية الذي ظهر بداية القرن العشرين اولا من طرف الاقتصاديون . واعطوه عدة تعريفات : "القدرة على الصمود في وجه المنافسة في السوق(Potter, 2009)" ، أو "القدرة على زيادة العائدات والاقتصادات الخارجية للقرب والتجمع(Krugman, 1998)" و مع عصر العولمة اصبح اسماعله في عدة اختصاصات منها التخطيط الإقليمي و العماني . "في عصر العولمة، يكتسب موضوع القدرة التنافسية الإقليمية أهمية متزايدة لسياسات التنمية الإقليمية(Kamani, 2002)" ، وقد عرفها الاتحاد الأوروبي بأنها "قدرة إقليم ما على تحسين مستوى معيشة سكانه بشكل مستدام وتزويدهم بمستوى عالٍ من التوظيف والتماسك الاجتماعي في بيئه ذات جودة؛ من خلال قدرة الإقليم على الحفاظ على الأنشطة ومواجهة المنافسة من الأقاليم الأخرى" وفقا لهذا التعريف: من المفترض أن تكون أفريقيا، بمواردها الطبيعية الهائلة، القارة الأكثر قدرة على المنافسة في العالم، ولكن لسوء الحظ هذا ليس هو الحال.

ولذلك فإننا نعتقد أن القدرة التنافسية لأي منطقة لا تقتصر على هذه الأصول الطبيعية، بل يجب أن تتعزز من خلال جاذبيتها؛ "إنها القدرة على الجذب والتنافس اقتصادياً بين الأقاليم مع ضمان الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقاً لمنطق الشبكة والتفاعل المتبادل" ، المفهومان: القدرة التنافسية والجاذبية في هذا التعريف، والتي تبدو متصلة مع رؤيتنا لأنها تربط جاذبية وتنافسية إقليم ما ببعد الاستدامة، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال ابتكار أساليب وأدوات التخطيط الإقليمي "الجاذبية الإقليمية تكمن في صياغة مفاهيم القدرة التنافسية والتسويق الإقليمي والعرض الإقليمي.(Tiard, 2009)"

لقد تحول مفهوم التخطيط الإقليمي من مقاربة مركزية للتنمية وإعادة التوزيع إلى المقاربة محلية، حيث يتغير على كل منطقة من مناطق البلاتفوظيف إمكاناتها البشرية و المادية لتحسين جاذبيتها وفقاً لمنطق "التفكير وطنيا للعمل محليا" بدلاً من "التفكير محليا للعمل وطنيا .(Potter, 2009)" لقد فرضت العولمة تحديات تنمية جديدة على المستوى الإقليمي والحضري: "لم تعد المنطقة قادرة على المنافسة إذا عانت من نزيف سكاني، نتيجة لسحب الاستثمارات ونقل الشركات.(Tiard, 2009)" ونتيجة لذلك، فإن الحاجة المتزايدة إلى التميز وتحديد موقعها على مستويات مختلفة من القدرة التنافسية تتطلب من المدن والمنطقة اعتماد سياسات تنمية قادرة على تعزيز إمكاناتها وزيادة قدرتها على جذب السكان والاحتفاظ بهم. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال أدوات للتهيئة و التعمير فعالة.

تشكل الجاذبية والقدرة على الوصول ركيزتين تقليديتين للتخطيط المكاني، مدرومة بتدايير تهدف إلى: تعزيز عوامل الجاذبية الحالية والقدرة على منح الامتيازات مع محاولة الحد من آثار الاستقطاب. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال أساليب مبتكرة في تطوير أدوات التهيئة و التعمير وتنفيذ هذا التعريف "لتلبية توقعات السكان والأنشطة في أراضيها بشكل أفضل، وتحسين نوعية المدينة وقدرتها التنافسية الشاملة في بيئتها التنافسية على المدى القصير والطويل" (نوبيت، 1996).

لقد تأخرت الجزائر في ادراج مبادئ التنمية المستدامة المبنية عن قمة الأرض في ريو دي جانيرو سنة 1992 في أدواتها للتهيئة الإقليمية والحضرية؛ النصوص الأولى هي القانون رقم 20-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بالهيئة الإقليمية والتنمية المستدامة، والقانون رقم 10-03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 والمتعلق بحماية البيئة، وقانون توجي للمدينة رقم 06-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006، والتي وضعت، وفقاً لرشيد سيدي بو مدين، أدوات « SDAAM »، PAWT، SEPT، SNAT، «، والتي تستند إلى نماذج جديدة وتدمج مفاهيم جديدة مثل جاذبية وتنافسية الأقاليم، والدعوة إلى أساليب جديدة مثل تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات "SWOT" (عمارة، 2014). إن عدم وجود مناهج مبتكرة لإعداد و تصميم هذه الأدوات قد حد من الأهداف المتوقعة منها، وهي تصحيح اختلال التوازن في التوزيع المكاني للسكان عبر الوطن و كذا بين الحواضر و الارياف.

رغم طابعها الزراعي الرعوي، فإن المشاريع الهيكيلية المدرجة في برنامج المضاب العليا (SEPT) التي تحددها مخططوطولي للإقليم (SNAT) جعلت من ولاية المسيلة قطبا صناعيا تنافسيا للغاية، معززة بفضل برامج تعزيز البنية التحتية للطرق وتوسيع شبكة السكك الحديدية وتطوير النشاط الاقتصادي. هذا النمط من التنمية فضلاً عن اثاره السلبية السocio-اقتصادية والبيئية فقد عمق من معضلة التوزيع السكاني بين مدن وقرى ولاية المسيلة وهذا ما سنوضحه في الورقتنا البحثية.

1- المنهجية:

لقد استخدمنا التطبيق الذي اعتمدته المفوضية الأوروبية "LEADER" (Vollert, 2018)، والتي تعتمد على الأسس التالية:

- مراعاة الموارد البشرية والطبيعية للمنطقة في إطار سياسة إدماج جهات البلاد في إعداد مخططات التنمية؛
- مبادئ الحكم الرشيد؛
- دمج قطاعات النشاط وفق منطق الابتكار؛
- مواكبة السياسات الإقليمية والوطنية وحتى العالمية إذا سمحت الظروف بذلك.

يعتمد ذلك على العوامل التفاعلية التالية:

- القدرة التنافسية الاجتماعية: الحكومة الرشيدة على كافة المستويات (الوطنية والإقليمية والمحلية)؛
- القدرة التنافسية البيئية: يجب أن تكون البيئة العامل الحاسم في خطط التنمية الإقليمية؛
- القدرة التنافسية الاقتصادية: قدرة أصحاب المصلحة على استغلال القدرات البشرية والطبيعية على النحو الأمثل لجعل المنطقة أكثر جاذبية وتنافسية؛
- التموضع في السياق العالمي: ويتعلق الأمر بقدرة الجهات الفاعلة على إيجاد مكانها في علاقتها بالمناطق الأخرى والعالم الخارجي.

تعتمد هذه الطريقة على 8 مؤشرات تقييمية (انظر الشكل رقم 1) يجب أخذها في الاعتبار عند وضع خطط التنمية أو تقييم القدرة التنافسية للإقليم، وهي:

- إدارة الموارد الطبيعية؛
- القيم الثقافية والهوية؛
- الموارد البشرية؛
- المعرفة والمهارات الضمنية/الصريحة؛
- نظام الحكومة والموارد المالية؛
- التوزيع المكاني للسكان؛
- العلاقة بين الأقاليم؛
- صورة وإدراك المنطقة.

باستخدام مقياس التقييم الخاص بنا من 0 إلى 5، والذي يتراوح من 0 (ضعيف جداً)، 1 (ضعيف)، 2 (دون الوسط)، 3 (متوسط)، 4 (جيد)، و 5 (جيد جداً)؛ ويمكن تمثيل هذه التقييمات على رسم بياني مكون من ثمانية فروع (مؤشرات التقييم). تمكن هذه الطريقة من تحديد درجة تنافسية المنطقة وفهم أسباب سوء توزيع سكان ولاية المسيلة والجزائر، واقتراح الحلول في مجال إعداد أدوات التخطيط الإقليمي، وهذا بطبيعة الحال بعد تحليل المنهج المتبعة في الأدوات المعتمل بها.



الشكل رقم 1: المخطط التنظيمي الذي يمثل المؤشرات الرئيسية لجاذبية للإقليم حسب تطبيق "LEADER" (Vollet, 2018) مع تعديل المؤلفين.

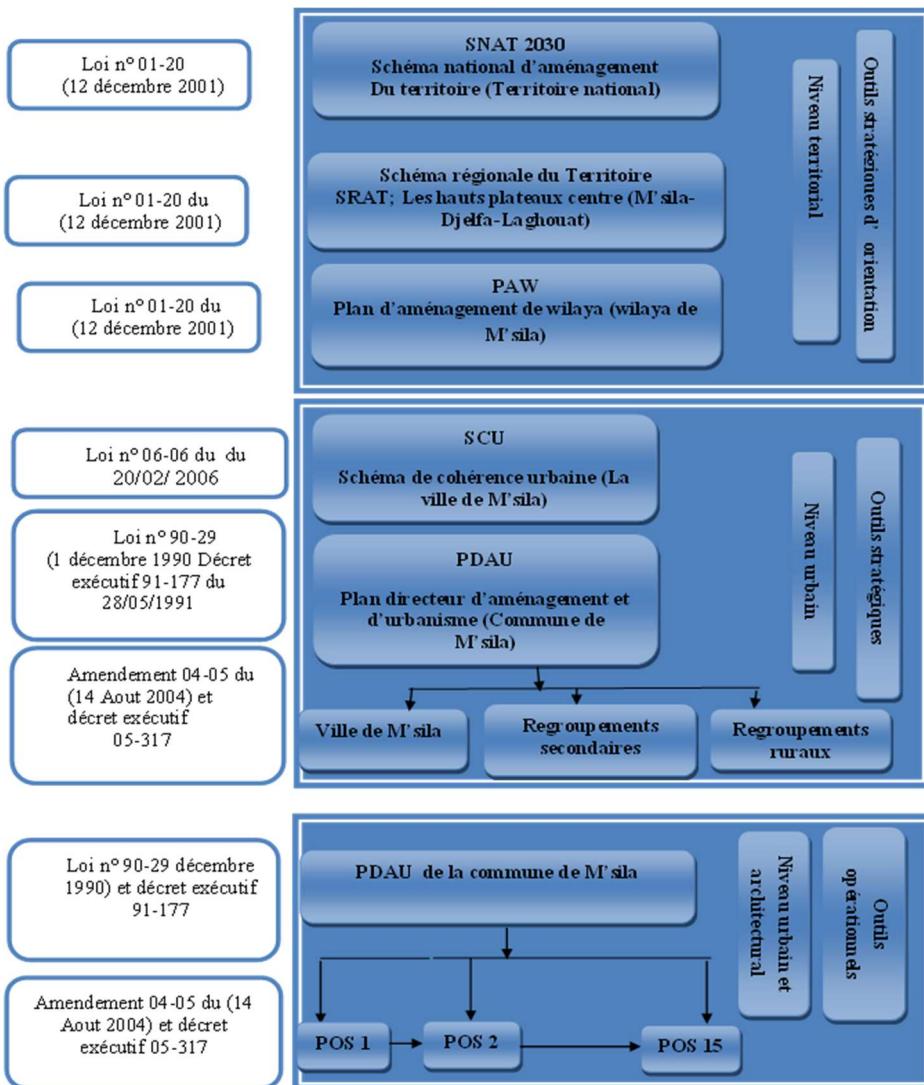
2- المناقشة:

سوف نتعرض في هذا الفصل لأهم المعطيات التي تخص الجانب القانوني المنظمة لأدوات الهيئة الإقليمية و العمranie التي اقرتها الجزائر بهدف تحقيق تنمية محلية تحقق التنافسية و التكامل بين الأقاليم و كذا لمحه عن ولاية المسيلة و كل المعطيات بغية تصحيح عدم التوازن في التوزيع السكاني عبر اقليم الوطن و على اقليم الولاية المكونة من مجموعة من المدن و الارياف .

2-1- الترسانة القانونية والتنظيمية التي تحكم التخطيط الإقليمي في الجزائر

تعيش الجزائر اختلالا رهيبا في توزيع سكانها، إذ يعيش 63% منهم على 4% من مساحة التراب الوطني، و 28% يعيشون في الهضاب العليا التي تمثل 9% من مساحة البلاد، و 9% فقط يشغلون 87% المتبقية من التراب الوطني ، والتي تتكون أساسا من الصحراء (الاحصاء العام للسكان، 2008). وعلى الرغم من مشاركتها في مؤتمرات قمة الأرض التي عقدتها الأمم المتحدة في ريو عام 1992 وجوهانسبرغ عام 2002 بشأن التنمية المستدامة؛ ولم تعتمد الجزائر توصيات هذه القمم في قوانينها إلا في بداية القرن الحادي والعشرين من خلال القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12/12/2001 المتعلق بالخطيط الإقليمي والتنمية المستدامة، والذي أنشأ ثلاثة أدوات للخطيط الإقليمي: الاستخدام والتنمية المستدامة؛ الاقتصاد الوطني هو اقتصاد قائم على أسس اقتصادية وسياسية، وهو اقتصاد قائم على أسس اقتصادية وسياسية، يعتمد على ثلاثة استراتيجيات اقتصادية رئيسية: وطنية (SNAT)، جهوية (SEPT) ومحلية (PAW)، أهم أهدافها تحقيق التنافسية بين اقاليم الجزائر، من خلال اقتصاد وطبي متناغم ومتكملا يأخذ بعين الاعتبار القدرات الطبيعية والبشرية لكل جهة من جهات البلاد من أجل إعادة تنظيم الخلل المحظوظ في توزيع السكان عبر التراب الوطني. وعلى

نحو مماثل، صدر القانون رقم 10-03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة، والذي حدد المبادئ العامة التي يجب احترامها في أي مخطط للتنمية أو نشاط تحويلي، ووضع مجموعة من الأنظمة والتراخيص البيئية. وأخيرا، القانون رقم 06-06 المؤرخ 20 فبراير 2006 المتعلق بقانون توجيه المدينة (LOV). وقد أنشأ هذا القانون قواعد الحكم الحضري الجيد وأنشأ خطة التماسك الحضري: (انظر الشكل رقم 2).



الشكل رقم 2: هرم النصوص والأدوات لتنظيم الأراضي والتخطيط الحضري. BEREZOWSKA-AZZAG E. (2011) مع تكييف المؤلفين.

نسجل هنا اهم الاسباب التي حدة من اهداف هذه الأدوات التخطيط الإقليمي والحضري و التي تعود بالاساس الى عدم الازام هذه القوانين للمختلف الفاعلين على اعدادها خاصة ما تعلق ب:

- التنسيق المؤسسي على مختلف مستويات صنع القرار والتدخل؛
- التقيد بمبادئ الحكومة في كل مراحل اعداد هذه الادوات؛
- توفير مصادر التمويل خاصة على المستوى المحلي لاعداد هذه الادوات؛
- اجراءات عقابية لكل متهاون في اعداد وتنفيذ ما جاء في هذه الادوات .

2-2- المخطط الوطني لتهيئة الأقاليم (SNAT) :

حسب المادتان 7 و 8 من القانون رقم 20-01 المؤرخ في 12/12/2001 المتعلق بالتهيئة الإقليمية والتنمية المستدامة، فإن المخطط الوطني لتهيئة الأقاليم (SNAT) إدات تخطيط محلي وتنموي يغطي كل إقليم الوطن، ويهدف لتحقيق انتشار متوازن للسكان على كامل أراضي البلاد، من خلال تنمية متوازنة ومستدامة وبيئة تنافسية بين جميع الأقاليم الجهوية. إدات صالحة لمدة 20 عاماً، يتم تقييمها وتحديثها كل خمس سنوات يتم اعدادها على مستوى مركزي على أن يكون منسجم مع كافة الخطط الاستراتيجية المعنية بالجانب التنموي للبلاد، يصادق عليه بمرسوم تنفيذي. يعتبر المخطط الوطني لتهيئة الأقاليم أعلى هرم الأدوات التهيئة المجالية و التنموية و عليه فكل ما جاء فيه ملزم لها . وتلخص اهدافه في ما يلي:

- نحو إقليم مستدام؛

- خلق ديناميكية إعادة التوازن الإقليمي؛

- تهيئة الظروف لجاذبية وتنافسية المناطق؛

- تحقيق العدالة الإقليمية.

ويحدد هذا القانون أيضاً الإجراءات التي يجب اتباعها عند تنفيذ أدوات تخطيط استخدام الأرضي، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- الحكومة؛

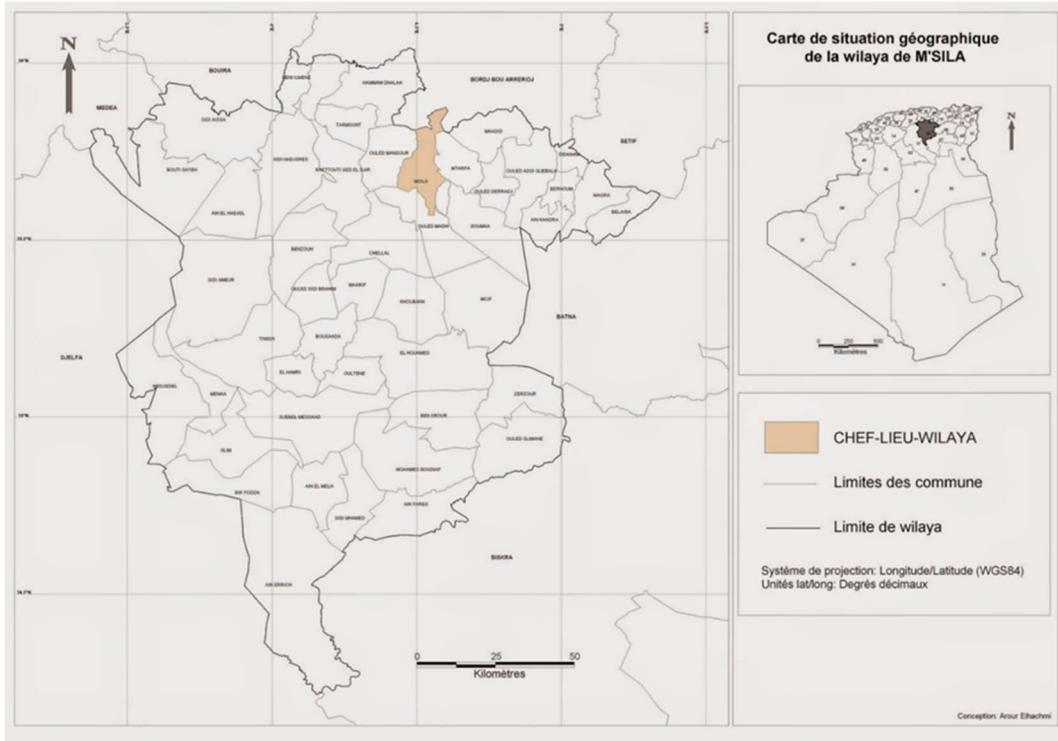
- دور مختلف الأطراف الفاعلة؛

- مؤسسات الحكم الإقليمي؛

- إعادة خلق الرابط الإقليمي: التشاور، المشاركة، الشراكة.

2-3- تقديم ولاية المسيلة :

ولاية المسيلة منذ التقسيم الإداري لسنة 1974 تدير 15 دائرة و 47 بلدية و تربع على مساحة 18.175 كلم² و تبعد عن العاصمة بحولى 240 كلم. صنفها المخطط الوطني ضمن هضاب عليا وسط مما جعلها بين أبواب العاصمة وأبواب الصحراء؛ وقد سمح هذا الموقع و طابعها الفلاحي الرعوي مكناها بان تكون حلقة مهمة ضمن الديناميكية التنموية مع مختلف الولايات المجاورة مثل سطيف، وبرج بوعريج، وباتنة، وبسكرة، والجلفة، وبرج بوعريج (انظر الشكل 1) (الوكلالة الوطنية لتهيئة الأقاليم مع تكيف المؤلفين، 2009).



الشكل رقم 3: موقع ولاية المسيلة (ANAT الوكالة الوطنية ل testimiehia الإقليم. 2009)

تمييز تضاريس الولاية بالتنوع من جبال و كثبان رملية الى السهول الخصبة و الغابات و الاحراش . مناخها جاف قليل التساقط ، لكن بها عدة وديان تتخذ من مناطق التل منبع لها و ايضا مياه جوفية .

ويقدر إجمالي عدد سكان الولاية بـ 1.362.058 نسمة في 31/12/2020، مقابل 983.513 نسمة في 31/12/2008، أي بزيادة مطلقة تقدر بـ 378.545 نسمة. وتبلغ الكثافة السكانية 75 نسمة/كم²، منها 1078 و 686 في بلديتي المسيلة وبوعنادة و 6 نسمة/كم² في بلدية الحوامد. يظل توزيع السكان على مستوى الولاية غير مناسب إلى حد كبير: حيث أن الشمال أكثر سكاناً من الجنوب بأكثر من 60٪ من إجمالي السكان، ومن ناحية أخرى يقع أكثر من 38٪ من السكان في ثلاثة مدن كبيرة: مسيلة وبوعنادة وسيدي عيسى. أكثر من 67٪ من السكان يقيمون في المدن الكبرى، و 13٪ في المدن الثانوية، و 20٪ من السكان يقيمون في مناطق متفرقة. (إدارة برمجة ورصد الميزانية مع التعديل من قبل المؤلفين، أبريل 2021). وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة السكان المتفرقين ظلت منخفضة، حيث بلغت 20.46٪ من إجمالي السكان (RGPH 2008)، في حين وصلت في عام 1998 إلى 22.95٪، وفي عام 1987 وصلت إلى 34.46٪، أي بانخفاض قدره 14٪. وهذا يعطينا فكرة عن مدى الهجرة الريفية إلى العواصم البلدية ومن عواصم الدوائر الثلاث الأكثر سكاناً إلى العواصم البلدية بين الأعوام: 1990-2008. ويظل الوضع على حاله حاليا ، ولكن بسبب عدم وجود بيانات النمو الإجمالي السنوي لعام 2022، والتي لم يتم نشرها بعد.

4-2- الامكانيات البشرية والمادية لولاية المسيلة :

ان الهدف من ابراز الامكانيات الطبيعية والبشرية لولاية المسيلة هو الإجابة على الأسئلة التالية: هل وفقت وتوصيات أدوات testimiehia الإقليمية (PAW, SEPT, SNAT) في توجيه عجلة التنمية وفقاً لهذه القدرات و مبادئ التنمية المستدامة ؟ هل ساهمت في تصحيح الخل في التوزيع المكاني للسكان على مستوى الولاية

1-4-2 الإمكانيات البشرية :

حسب الإحصائيات المتوفرة لدينا فإن نسبة السكان النشطين تمثل أكثر من ثلث سكان ولاية المسيلة وهو مؤشر جيد، لكن للأسف فإن معدل البطالة يناهز 15.5%. ويعد القطاع الزراعي المشغل الرئيسي، حيث يمثل حوالي 30% من إجمالي السكان العاملين (انظر الجدولين رقم 2).

المجموع	التعيين	المجموع	نساء	رجال	القطاعات
1362058	سكان الولاية	72187	29886	42301	الادارة
462883	السكان النشطون	38809	1631	37178	المقاولاتية
391039	المشتغلون	113736	3159	110577	ال فلاحة
71844	البطالون	34966	4957	30008	الصناعة
%15.5	نسبة البطالة	56631	13775	42856	الخدمات
		30714	4638	26076	مختلفة
		391039	77754	313285	المجموع

الجدول رقم 2 : السكان النشطون ومعدل البطالة حسب القطاع.(مديرية متابعة الميزانية لولاية المسيلة)

2-4-2 الإمكانيات الفلاحية :

تبلغ مساحة الاراضي الفلاحية والرعوية حوالي 1,646,890 هكتار، أي ما يقارب 85%، من اجمالي مساحة الولاية المقدرة بـ 1,817,500 هكتار. بالإضافة إلى الغابات بحوالي 139.734 هكتاراً، أي حوالي 8% ، تبلغ مساحة الأراضي البور بولاية المسيلة حوالي 149.293 هكتار.هذه الأرقام تظهر الإمكانيات الفلاحية والرعوية الهائلة للولاية. في المقابل فان نسبة الأرضي الزراعية المروية 15.7% فقط الامر الذي يتطل بجهود تنموي كبير لتدارك هذه المعضلة خاصة بالنظر لمناخ الولاية (انظر الجدولين 4 و5).

Désignations	Unités	Données
Superficie agricole totale	Ha	1 646 890
SAU totale	Ha	277 592
S.A.U irriguée	Ha	46 300
Superficie des zones - Alfa	Ha	200 000
Superficie phoeniciculture (dattes)	Ha	-
Otros	Nbre	1 620 000
Bovins	Nbre	34 500
Caprins	Nbre	130 000
Camélins	Nbre	1 630
Agriculture (nombre de batteries)	Nbre	170
Superficie forestière	Ha	159 604
Taux de boisement	%	9
Laiteries	Nbre	3
Production laitière (Par an)	HL	802 400
SAU totale / Superficie agricole totale	%	17
SAU irriguée / SAU totale	%	17
Superficie des zones Alfa / superficie de la wilaya	%	11

LES COMPAGNES SAISONIÈRES 2019/2020

* Production végétale

- Céréales	Superficie	: 46 160 Ha
- Production		: 589 878 Qx
- Maraîchage	Superficie	: 8 300 Ha
- Production		: 2 345 000 Qx
- Arboriculture	Superficie	: 17 842 Ha
- Production		: 531 038 Qx
- Fourrages	Superficie	: 42 000 Ha
- Production		: 1 320 000 Qx



* Production animale

- Viandes Rouges	:	292 000 Qx
- Viandes Blanches	:	110 800 Qx
- Oeufs (1000 u)	:	169 500 U
- Lait (1000 L)	:	80 240 L
- Miel	:	290 Qx
- Laines	:	27 430 Qx



الجدولان 4: الإمكانيات الزراعية الرعوية لولاية المسيلة. (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية و مديرية المصالح الفلاحية بولاية المسيلة،

(2021

3-4-2 الامكانيات المائية :

تتميز ولاية المسيلة بكثافة شبكتها الهيدروغرافية، إلا أن المناخ الجاف جعل معظم مجاريها المائية غير دائمة السيلان . ومن أهمها وديان القصب ، الهمامل و بوسعادة. تنبع الوديان الشمالية من قمم جبال حضنة وتتدفق إلى شط الحضنة، اما الجنوبية من جبلي أولاد النيل والزاب.

بالنسبة للموارد الجوفية لالولاية والتي تبقى مجهلة في أغلبها؛ تظل طبقة المياه الجوفية الأكثـر شهرة واستغلالاً هي طبقة المياه الجوفية الحضنة. أما المناطق الأخرى (زهرز شرق، عين ريش، إلخ) فقد تستفيد من دراستها عن كثب من أجل فهم إمكاناتها. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى إمكانات المياه الجوفية بحوالي 220 هكم³ في السنة موزعة بين حوض الحضنة (133 هكم³)، وسهل عين ريش (8 هكم³)، وحوض زهرز شرق (24 هكم³) ومناطق أخرى (55 هكم³). تجدر الإشارة إلى أن الولاية تعاني من نقص كبير في الموارد المائية، هذا راجع الظروف المناخية وسوء الإدارة، ولهذا السبب أدرج المخطط الوطني لتهيئة الأقاليم ولاية المسيلة ضمن برنامج التحويلات المائية الكبرى من الجنوب إلى الشمال.

3-4-2 الإمكانيات السياحية :

تضـمـن ولاية المسـيـلة على بعض المعـالم الطـبـيعـية، حـمـائـية، الثـقـافـية والتـارـيـخـية التي تشـجـعـ الاستـثـمارـ في القطاع السـيـاحـيـ وـتـجـعـلـ من ولاية المسـيـلة وجـهـة سـيـاحـيةـ وـاعـدـةـ خـاصـةـ إـذـاـ ماـ أـدـرـجـتـ ضـمـنـ الدـوـرـةـ السـيـاحـيـةـ لـلـزـيـبـانـ (انـظـرـ الشـكـلـ رقمـ 4ـ). وـهـيـ

- تاريخيا: قلعة بني حماد هي الآثار الرومانية.
- ثقافيا: النقوش الصخرية، متحف نصر الدين دينات، متحف حضنة زاوية العمل ومتحف سيدي بوجمالين. بالإضافة إلى الصناعات التقليدية من الفخار والحلبي الفضية ونسج البطانيات والسجاد والبرنس والقشابة، فإن صناعة سرج المسيلي تتمتع بشهرة كبيرة.
- طبيعية: المناظر الطبيعية، الغابات - الكتبان الرملية - الأرضي الرطبة - الواحات - المحفيات الطبيعية
- حمامات معدنية: الحمام: حمام دلاع وبليعربي على جانب سد كصوب وحمام أولاد تابان.





الشكل رقم : صور عن الإمكانيات السياحية لولاية المسيلة(مديرية السياحة لولاية المسيلة 2023).

4-3-4-1 البنية التحتية الفندقية الموجودة في المسيلة:

حسب مديرية السياحة فإن ولاية المسيلة توفر على البيانات التحتية السياحية التالية (أنظر الجدول رقم 6)؛ مع العلم أن أغلب الفنادق المصنفة موجودة في بوسعادة:

عدد الوكالات السياحية	الفنادق الغير مصنفة				الفنادق المصنفة	
	عدد الاسرة	العدد	عدد الاسرة	العدد	عدد الالسرة	العدد
48	356	25	257	12	647	6

الجدول رقم 6: البنية التحتية السياحية في الولاية. (وزارة السياحة، 2023)

4-4-2 الإمكانيات المنجمية والصناعية :

يتكون النسيج الصناعي للولاية من وحدات صناعية ذات أهمية استراتيجية وطنية ومستهلكة كبيرة للمياه ومبوبة للتلوث. يتكون بشكل رئيسي من صناعة البتروكيماويات، ومحطة الطاقة الحرارية، وورشة الصيانة الخاصة بسونلغاز وكوسيدر، وتصنيع الأسمنت، والخبث، ووحدة البثق والأكسدة وإعادة الصهر للألمونيوم، و حوالي عشرين مطحنة دقيق كبيرة ومجمع النسيج. وتقدر المساحة للنسيج الصناعي (المنطقة الصناعية ومنطقة النشاطات و التخزين) مجتمعة بنحو 776.19 هكتار؛ وهذا يدل على مدى الاهتمام بالقطاع الصناعي وتركيزه في المدن الكبرى بولاية المسيلة. وهذا يجعل هذه المدن أكثر جاذبية للسكان، وهو الوضع الذي يؤدي إلى تفاقم الخلل في توزيع السكان، وتخلي العمال عن النشاط الزراعي، والاستغلال المفرط للموارد المائية، والأضرار الهائلة التي تلحق بالبيئة الحضرية وبالنباتات والحيوانات (انظر الشكل 5).



الآثار السلبية للنسيج الصناعي على البيئة بولاية المسيلة .

ت تكون الإمكانيات المنجمية في مسيلة إلى حد كبير من المواد المرتبطة بالبناء. تتكون الإمكانيات من 14 موقعًا قيد التشغيل (الحجر الجيري والطين والرمل والجبس) و 20 موقعًا آخر لم يتم استغلال وحداتها بعد (الطين والجبس والحجر الجيري). وتحتوي المنطقة أيضًا على مواد أخرى غير مستغلة مثل ملح الصخور والباريت والفوسفوريت والدولوميت ومواد الحجر الرملي والخشى وأحجار البناء (إدارة برمجة ومراقبة الميزانية مع التعديل من قبل المؤلفين، أبريل 2021).

ومن الضروري التحذير من الإفراط في سحب الرمال خاصة في الأودية والمجاري المائية والذي يسبب أضراراً جسيمة للبيئة ويشكل خطراً فيضانات بالإضافة إلى تسريع ظاهرة التصحر.

2-5 تأثير توصيات أدوات هيئة الأقليم على مدينة المسيلة:

بعد دراسة وتحليل أدوات الهيئة الأقليمية والحضرية ، بما في ذلك التوصيات وبرمجة هذه المخططات (SNAT 2010-SRAT of HPC، 2030 PAW، 2014) لولاية المسيلة، توصلنا إلى الملخص التالي:

■ على الرغم من أن الاستراتيجية الوطنية للتنمية 2010-2030 تعرف بأن مدن الساحل بما فيها تعاني من كثافة سكانية عالية، إلا أن توصياتها تشجع على تخفيف الضغط الديمغرافي على المدن الساحلية وتوجيه السكان نحو هذه المدن بدلاً من تسريع بناء مدن جديدة مثل بوغازول وتوجيه السكان الفائضين نحوها. ، وكذلك نقل مقرات المؤسسات الاقتصادية القريبة من موادها الخام؛ على سبيل المثال، المقر الرئيسي لشركة سوناطراك في تقرت، والسهوب في الجلفة، وغيرها؛

■ ضمت الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2010-2030 ولاية مسيلة إلى سطيف وبرج بوعريريج وبجاية لجعلها مركزاً صناعياً للصناعات البلاستيكية، على عكس نشاط الصناعات التحويلية المهيمنة التي حددتها الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية، أي النشاط الزراعي الرعوي المتواافق مع إمكانات السهوب بما في ذلك مسيلة؛ بعيداً عن الأنشطة المقدمة في الجلفة والأغواط. وهذا الوضع يجعل من الصعب تحقيق البعد الاستدامة. ويؤدي هذا إلى تفاقم العجز المائي و يجعل عملية التحكم في توزيعه صعبة، كما يساهم في الهجرة الريفية والتخلّي عن النشاط الزراعي الرعوي ويسبب أضراراً كبيرة للبيئة؛

■ على الرغم من الإمكانيات السياحية الهائلة التي ذكرناها، والمتواقة مع النشاط الزراعي الرعوي وعامل استقرار للسكان، إلا أن الخطة الوطنية للسياحة 2010-2030 استبعدت ولاية المسيلة من دائرة الزيان السياحية التي تعبّر جزءاً كبيراً من الولاية؛

■ لقد أدى مشروع PAW إلى تعميق ظاهرة استقطاب المدن الثلاث الكبرى في الولاية (المسيلة، بوسعدة، سيدي عيسى)، مما أدى إلى تسريع تراجع النشاط الزراعي الرعوي والاختلالات البيئية التي أضرت بالغطاء النباتي وسرعت من تطور ظاهرة التصحر؛

■ إن تأثيرات أدوات الهيئة الحضرية على الشبكة الحضرية والإدارة الحضرية واضحة بسبب تركيز الأنشطة المولدة للوظائف في أكبر مدن الولاية، مما أدى إلى عجز كبير في السكن، وهو الوضع الذي ساهم في انتشار التحضر غير الرسمي. كما أن الأضرار على المشهد الحضري والإدارة الحضرية هائلة بالإضافة إلى انتشار الأوبئة، والصراعات الاجتماعية الناتجة عن مشاعر الإقصاء وإنعدام الانتماء، فضلاً عن الاختلالات البيئية التي أثرت سلباً على التعايش بين النظم البيئية الحضرية (الطبيعية والاصطناعية) وعلى الراحة النفسية والصحية للسكان. إن هذا الوضع مظلم وصعب للغاية لدرجة أنه أصبح من المستحيل حله باستخدام أدوات التخطيط والتطوير الحضري (PDAU و POS)؛ وتتطلب النصوص التنظيمية منها الالتزام بالمبادئ التوجيهية وتوصيات أدوات التخطيط الإقليمي.

لدينا ملاحظات كثيرة حول هذا الموضوع، أهمها ما ذكرناه. ومن ثم فإن معالجة هذه الشذوذ تتطلب الابتكار في الأساليب والممارسات المتبعة في إعداد هذه الأدوات. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال إشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك ممثلي السكان. ويجب أن تعتمد طريقة العمل على التشاور والتوافق في اتخاذ القرارات، مع احترام المعايير التعاقدية لإنتاج هذه الأدوات والعمل على تفويتها ميدانيا حتى لا تبقى مخفية في الأدراج.

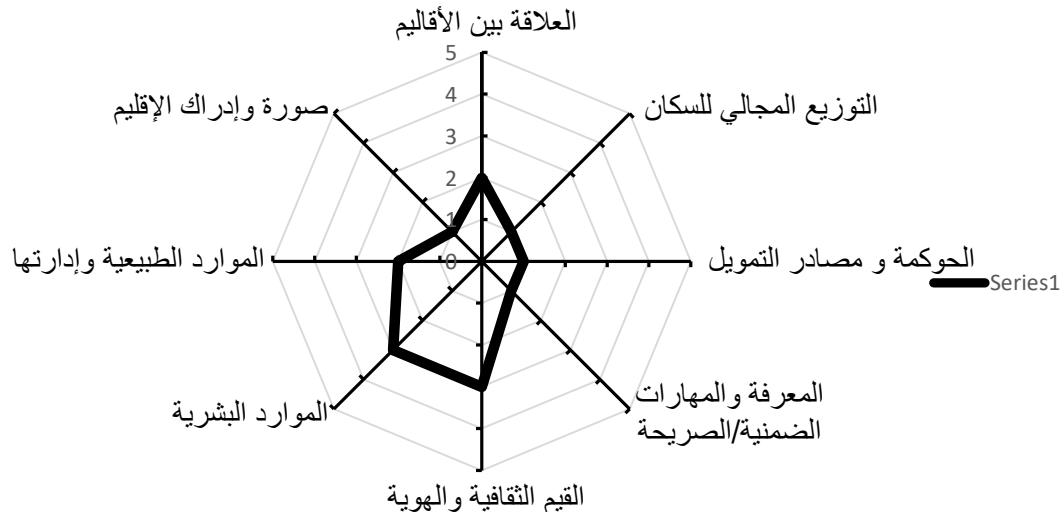
3- النتائج :

قمنا بعرض الإمكانيات البشرية والطبيعية وتحليل الاختلالات المتعلقة بالتوزيع المكاني للسكان وطبيعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأثارها على البيئة والتوازن البيئي لولاية المسيلة. وبناء على ما ناقشناه، ومن أجل الوصول إلى نتائج بحثنا، وبفضل أسلوب التقييم الذي الاتحاد الأوروبي "LEADER"، توصلنا للنتائج الذي ادرجناها في الجدول رقم 7.

النوع في السياق العالمي	القدرة التنافسية الاقتصادية	القدرة التنافسية الاجتماعية	القدرة التنافسية البيئية	
x	x			الموارد الطبيعية وإدارتها
x		x	x	القيم الثقافية والهوية
	x	x	x	الموارد البشرية
	x			الحكومة والموارد المالية
	x			المعرفة والمهارات الضمنية/الصريحة
				التوزيع المكاني للسكان
x	x			العلاقات بين الأقاليم
x				صورة وإدراك الإقليم

الجدول رقم 7: التحليل النوعي لمكونات العاصمة الإقليمية لولاية المسيلة. إخراج المؤلفين

الملف الإقليمي لولاية المسيلة



الشكل رقم 6: الخارطة الإقليمية لولاية المسيلة. تم اعداده من قبل المؤلفين.

4- مناقشة النتائج :

من خلال التحليل الذي قمنا فيه بتحليل أهم أدوات تهيئة الإقليم (PAW، SANT، SRAT)، بما في ذلك توصياتها المتعلقة بتوجيهه تنمية ولاية المسيلة نحو القطاع الصناعي، على الرغم من عدم توافق هذا القطاع مع الإمكانيات الطبيعية والبشرية، وحتى مع تلك المتعلقة بالقدرة الاستيعابية لكل هذا، مما يجعل هذه الولاية منطقة استقطاب ديمغرافي بالإضافة إلى كل المعضلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تتعارض مع عناصر التوزيع المتوازن للسكان.

إن القيم التي حددها مؤشرات التنافسية لولاية المسيلة تعتمد على نتائج هذا التحليل الذي قمنا بترجمته إلى رسم بياني أعطانا الشكل التالي. ما يمكن استنتاجه هو أنه على الرغم من توفر الإمكانيات البشرية والقيم الثقافية والهوية والموارد الطبيعية النسبية، إلا أن الخلل الواضح في إعداد أدوات التنمية وعدم احترام مبادئ التنمية المستدامة، وكذلك الحكومة، أدى إلى تراجع القدرة التنافسية لمنطقة المسيلة وأدى إلى تفاقم مشكلة توزيع وتركيز السكان في المدن الكبرى للولاية، مما يتطلب إعادة النظر في طريقة تطوير هذه الأدوات والابتكار بناءً على مبادئ التنمية المستدامة والحكومة، وخاصة تلك المتعلقة بالمشاركة الواسعة التي تجمع كل أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والخبراء المستقلين، والتوافق على اقتراح الحلول الأكثر فعالية لتنمية المنطقة وتصحيح الاختلالات.

لقد اقترحنا حلولاً عملية من خلال عرض الطريقة الحالية لإعداد هذه الأدوات والنهج الصحيح الذي نراه مناسباً يجعل إقليم ولاية المسيلة تنافسياً ويمكنه تصحيح الخلل في توزيع السكان من خلال الجدول رقم 8 التالي:

المؤشرات الرئيسية	الوضع الحالي	المقترحات و الحلول
الموارد الطبيعية وإدارتها	- تشجيع الاستثمارات الصناعية خاصة تلك التي لا تتناسب مع الإمكانيات الطبيعية للولاية وإهمال القطاع الفلاحي الرعوي والسياحة.	- توافق برجمة وتوجهات أدوات التهيئة الإقليمية مع أدوات الهيئة الحضرية، خاصة في حماية العقار الفلاحي و

<p>الرعوية :</p> <ul style="list-style-type: none"> - اعتماد أساليب إدارة مستدامة ومتکاملة للموارد المائية والالتزام بقانون المياه الحالي الذي يعطي الأولوية لاستخدام الإنسان والحيوان والزراعة ثم الصناعة. 	<ul style="list-style-type: none"> - الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، وخاصة المياه والعقارات والطاقة والغطاء النباتي؛ - إن إدارة هذه الموارد بعيدة كل البعد عن قواعد الإدارة ومبادئ الاستدامة. 	
<ul style="list-style-type: none"> - إحصاء المعالم والواقع التاريخية والعمل على تسجيلها على المستوى الوطني وحتى الدولي لحمايتها قانونيا والاستفادة من التمويل اللازم لعمليات الحفاظ عليها وصيانتها. وينطبق الأمر نفسه على المحميات الطبيعية؛ - دمج ولاية المسيلة في المسار السياحي للزيبان وإعادة إلقاء المشاريع المجمدة بالقطاع. 	<ul style="list-style-type: none"> - تدهور الواقع والمعالم التاريخية والثقافية والحضارية والمعمارية للولاية، وكذا تنوعها البيولوجي، من خلال اندماجها في динاميكيات الاجتماعية والاقتصادية؛ - على الرغم من التراث التاريخي والثقافي الغني والهوية في تصميم المشاريع الحضرية والمعمارية، إلا أنها تسبب أضراراً جسيمة للمشهد الحضري والبيئي ولها تأثير خطير على السلوك الاجتماعي والثقافي للسكان وحتى على أنشطتهم الاقتصادية. 	القيم الثقافية والهوية
<ul style="list-style-type: none"> - الابتكار في أساليب وتقنيات اعداد هذه الأدوات بما يتواافق مع مبادئ التنمية المستدامة والحكومة الرشيدة. 	<ul style="list-style-type: none"> - ساهم تركيز المرافق الاقتصادية والخدمة في المدن الكبرى في النزوح الريفي والتخلص على الانشطة الفلاحية والرعوية وكل الحرف المرتبطة بهما. 	الموارد البشرية
<ul style="list-style-type: none"> - خلق وعي جماعي بأهمية هذه الأدوات على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على المستوى الوطني والإقليمي والحضري. - تعزيز مبادرة البرمجة المتكاملة بين مختلف أصحاب المصلحة؛ استخدام نهج يعزز التشاور والإجماع في اعتماد المقتراحات والقرارات. 	<ul style="list-style-type: none"> - عدم احترام مبادئ التنمية المستدامة وخاصة تلك الواردة في قانون توجيه المدينة بما في ذلك التشاور والتوافق في اتخاذ القرارات مع توافق الحلول والإمكانات المالية المتاحة. 	الحكومة والموارد المالية
<ul style="list-style-type: none"> - لاستعادة الحرف الزراعية الرعوية والحرفية، من الضروري: - التعديلات التي يجب إجراؤها على أدوات تهيئة الأقليم المختلفة بما يتواافق مع الامكانيات البشرية والمادية وكذا قواعد مبادئ التنمية المستدامة؛ - إنشاء تخصصات في الجامعات 	<ul style="list-style-type: none"> - تأكل الخبرة التي اكتسبتها أغلبية سكان ولاية المسيلة في مجال النشاط الزراعي الرعوي بسبب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية لصالح الأنشطة الصناعية والخدمة وخاصة الإدارية والتجارية. 	المعرفة والمهارات الضمنية/الصريرة

ومؤسسات التكوين المهني خاصة بهذه المجالات.		
<p>-مراجعة مخطط تنمية الولاية بحيث يكون متناسقا مع إمكانياتها الطبيعية والبشرية وو ادراج ذلك على مستوى المخطط الوطني والجهوي لهيئة الأقليم .</p> <p>-برمجة خطة تنمية طارئة للمناطق الأكثر حرماناً، ومنح حواجز اقتصادية واجتماعية لسكانها، ويتم ذلك على مستوى مخطط تنمية الولاية .</p>	<p>- إن توجه القطاع الاقتصادي لولاية المسيلة نحو الصناعة مع تركيز هذه الأنشطة والخدمات في المدن الكبرى أدى إلى اختلال توزيع السكان وساهم في زيادة معدل التحضر.</p>	التوزيع المكاني للسكان
<p>لتحقيق التكامل بين مختلف مدن وقرى الولاية وزيادة تأثيرها على المستوى الإقليمي والوطني، يجب على أدوات هيئة الأقليم ، أن تأخذ في الاعتبار توجيهات ووصيات مخطط التنسيق الحضري .</p>	<p>نلاحظ على سبيل المثال أن دائرة المسيلة ترتبط أكثر بولايات برج بوعريريج وسطيف، وبوسعداء بالجلفة وبسكرة، بينما سidi عيسى بالبويرة والمدية، والمقرة بباتنة وسطيف وبسكرة.</p>	العلاقات بين الأقاليم
<p>تعزيز الأنشطة التي تساهم في اندماج مدينة المسيلة في محيطها الجغرافي، وخاصة هضاب عليا وسط . ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تصحيح برمجة وتوجهات أدوات التخطيط الإقليمي وعلى المخطط الوطني لهيئة الأقليم .</p>	<p>-تراجع القطاع الزراعي الرعوي وتواضع القطاع الصناعي مقارنة بالولايات الأخرى، والدور الإقليمي لولاية المسيلة محدود جدا.</p>	صورة وإدراك الإقليم

الجدول رقم 8: التحليل النوعي لمكونات الإقليمية الرئيسية لولاية المسيلة. من اعداد المؤلفين.

خاتمة :

إن أدوات هيئة الأقليمية و الحضرية كأدوات تحدد التوجهات التنموية و المجالية بما يتوافق مع مبادي التنمية المستدامة التي التزمت بها الدولة الجزائرية . لكن اختيار التنموي التي اختارته الجزائر غدت الاستقلال احدث اختلالات كبيرة و اسهم في الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية مما تسبب في أضرار للنظام البيئي الطبيعي والحيوانات والنباتات والمناخ والتوزيع المكاني للسكان على الأراضي الوطنية.

ان تأخر الجزائر لخطورت هذا الاتجاه التنموي جاء بعد ظهور النائجه الوخيمة مما اضطرها تبني مبادي التنمية المستدامة و اعتماد توصيات أجندة 21 المنشقة عن مؤتمر الارض لسنة 1992 ، و ذلك باصدارها لقانون رقم 20-01 المؤرخ في 12/12/2001 المتعلق ب الهيئة الإقليمية و التنمية المستدامة، والذي أنشأ ثلاثة مستويات لتنظيم استخدام الأرضي وأداة التنمية المستدامة: الوطنية (SNAT) والإقليمية (SRAT) والمحليه (PAW)، التي تهدف في المقام الأول إلى تعزيز القدرة التنافسية بين مناطق

البلاد، من أجل تصحيح الخلل الديمغرافي المسجل، القانون رقم 03-10 المؤرخ 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة، والذي وضع المبادئ العامة التي يجب احترامها في أي خطة تنمية ونشاط تحويلي ووضع مجموعة من الأنظمة والتراخيص البيئية. وأخيرا، القانون رقم 06-06 المؤرخ 20 فبراير 2006 المتعلق بقانون توجيه المدينة (LOV). لقد فشلت هذه القوانين وأدواتها في تحسين الوضع الكارثي في أراضينا ومدننا. بسبب عدم وجود نهج مبتكر وطرق تصميم وتطوير الأدوات.

تم تصميم هذه الأدوات وفقاً لمنطق الاستجابة للاحتياجات استناداً إلى شبكة المرافق ، دون مراعاة القدرات الطبيعية والبشرية للمنطقة والمدينة. وهذا النهج يبعدهم عن واقع الإقليم أو المدينة ولا يعزز القدرة التنافسية، ناهيك عن التكامل والجاذبية للإقليم، وبالتالي فهو بعيد عن مبادئ التنمية المستدامة، أو نهج التشاور بين مختلف الفاعلين، والإدارة والحكم الرشيد المنصوص عليها في هذه القوانين.

وبعد التحليل الذي قدمناها، وخاصة تلك المتعلقة بقوانين وأدوات التخطيط الإقليمي، ولا سيما المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، لأن كل الأدوات الناتجة عنه يجب أن تلتزم بتوصياته وتطبقها على أرض الواقع. "حالة المسيلة" ، وبإتباع المنهجية والتقنية التي اعتمدناها، توصلنا إلى نتائج حددت حجم المشكلة واقتصرت بعض الحلول التي من شأنها، في رأينا، أن تساهم ولو جزئياً في حل هذه الوضعية.

قائمة المراجع:

- ANAT au compte de la wilaya de M'sila avec l'adaption des auteurs. (2009). *PAW. 1ere Phase*. M'sila.
- Antoine, G. (Décembre 2020). « Les pôles de compétitivité : d'une géographie de l'innovation à une géographie de la production ». *Géoconfluences*.
- BOROWSKA, E. A. (2011). Programmation urbaine en Algérie, de nouveaux défis. *revue vies des villes*, 21.
- Direction de la programmation et du suivi budgétaires et la DSA de la wilaya de M'sila. (2021). *Annuaire statistique et bilan de l'année agricole 2019-2020*. M'sila.
- Direction de la programmation et du suivi budgétaires avec l'adaptation des auteurs. (Avril 2021). *Annuaire statistique. M'sila: Wilay de M'sila*.
- Direction de l'environnement . (2021). *Rapport annuel sur l'état de l'environnement*. M'sila.
- Direction du tourisme. (2021). *Bilan Annuel*. M'sila.
- Glossaire du développement territorial. (27 octobre 2006). Territoire et paysage, n°2. *Conférence européenne des ministres responsables de l'aménagement du territoire (CEMAT)*.
- KRUGMAN, P. (1998). What's new about the new economic geography? *Oxford Review of Economic Policy Vol. No. 22(14)*, 7-17.
- LAURENT, D. (2008). *La République et ses territoires : la circulation invisible des richesses*. Paris: Éditions du Seuil.
- Le conseil économique, social et environnemental européen. (2011). *La compétitivité :enjeu d'un nouveau modèle de développement*. France: Les éditions des journaux officiels.
- NOISETTE, P. &. (1996). *marketing des villes, un défi pour le développement stratégique*. Paris: Organisation.
- ONS. (2008). *Ressencement général de la population et de l'habita*. Alger.
- POTTER, J. (2009). Evaluating Regional Competitiveness Policies. *Insights from the New Economic Geography Regional Studies*, 1225-1236.
- THIARD, P. (2009). Attractivité et compétitivité :offre territoriale, approches marketing et retombées. Dans PUCA. *L'attractivité des territoires: regards croisés* (pp. 47-48). Paris: Actes des séminaires.
- VOLLET, D. B.-S. (2018). Mesure de la performance des politiques européennes de développement rural par l'estimation de leur «valeur ajoutée territoriale» Application au programme Leader du pays d'Aurillac. *Économie Régionale et Urbaine*, (2), 353-388.



مخبر الدين والمجتمع
Laboratory of Religion and Society



مركز النخلة للدراسات والبحوث الجزائر

وبالتنسيق مع

جامعة صبراته - ليبيا -

مخبر الدين والمجتمع جامعة الجزائر 02



ينظمان المؤتمر الدولي الثالث المحكم حول:

قضايا ومشكلات التنمية في الوطن العربي

تشخيص الواقع وإستشراف المستقبل

يومي: 22 و 23 جوان 2025 بدولة تونس

القائمون على المؤتمر

المَبْيَنَةُ الْمُؤْتَمِرَةُ لِرَئَاسَةِ الْمُؤْتَمِرِ

-الأستاذ: عبد الرحمن القعقاع بن النوى. مدير مركز النخلة للدراسات والبحوث (الجذان)

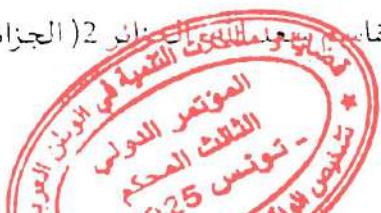
- الأستاذ: سالم محمد البرشى. رئيس جامعة صبراته (ليبيا)

- الأستاذة: ~~أميرة~~ سعاد الله العزان ٢ (العنوان)

- الأستاذ عزيز عبد الله مدير مخبر علم إجتماع المنظمات والمناجميات جامعة أبو القاسم سعد الله

رئيس المؤتمرات: د.أ.د. جامعه أبي القاسم سعد الله- العذان (2) (العنوان)

رئيس اللجنة العلمية لـ^{الكتاب المقدس}: د. محي الدين قنفود، جامعة العاشر لخطب - بانة ١ (العنان)



فكرة المؤتمر :

يعد موضوع التنمية في الوطن العربي من أبرز القضايا التي تطلب تضليله العبرة (بكل منهجه) في إدراكها، حيث أنه في عالم يتسم بالتغييرات السريعة والتحولات العصيبة، ظل مستوى التنمية في العالم العربي (المستلم) في أيام الأهداف المنشودة والموارد المرصودة. في تجاوز التحديات الاقتصادية والاجتماعية، المحنة هنا والإقليمية. الأمر الذي تطلب تشكيراً عميقاً من جميع الفاعلين والمتخصصين في الحقول المعرفية المتعددة. لم يجاد حلول مبنية وفعالة ضمن مقاربة نشيطة تتناسب مع الواقع المحلي والإقليمي للتنمية وتتجاوز مشكلاتها!

فالتنمية ليست عملية آلية لتحقيق النمو المطلوب اقتصادياً والرفاد الاجتماعي والاستقرار السياسي. بل هي عملية دينامية مستمرة. تشكل ضمن مساراتها بنية لفعل متكم للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية... الخ. لكونها تؤدي إلى استقطاب العاملين وسد تفاصيل البطالة، وتعزز التنافسية في المشاريع وانجازها، التي تتجه إلى خلق تراكم الثروة الوطنية وأمكانية الاستفادة منها في إعادة إنتاج الأرباح ضمن مشاريع هيكلية قطاعية متدرجة. وإذا كان هذا الأخير يعاني من الإختلالات البنوية في مسارات التنمية المستدامة المتوقعة والمرغوبة نتيجة تشابك ممكلاتها أو عوائقها في مختلف القطاعات الصناعية أو الخدمانية وغيرها مرحلباً وتصاعدياً فان تجاوز ذات المشكلات لا تتم إلا بالاهتمام بتكوينات التنمية ذاتها كرافتين في التغيير والتطوير الاجتماعي واستقراره:

في هذا الإطار وإدراكاً منا لأهمية التنمية في تطوير المجتمعات العربية، يأن المؤتمر الدولي الثالث، المؤسوم بقضايا
ومشكلات التنمية في الوطن العربي تحت شعار تشخيص الواقع وإستئراف المستقبل. كمبادرة من المبادرات العلمية التي
يمضي على تنفيذها مركز النخلة للدراسات والبحوث مع شركاء، لتشكل في حد ذاتها فرصة علمية حوارية تشاركية بين
مجموعة الباحثين والمتخصصين والخبراء، من أجل تبادل الرؤى والأفكار والتجارب حول قضايا ومنكلات التنمية في
المحلقة العربية. مع تقديم قرارات تحليلية معمقة لتشخيص الواقع التنموي الراهن وتحدياته المتعددة، وفق أطر منهجية
معروفة للوصول إلى استئراف الفرص المستقبلية للتنمية، وإقتراح التوصيات الالزامية لخلق بيئة تنمية عربية موحدة.
وتشعبلاً في إطار تكامل عربي يمتد في تطوير المجتمعات العربية وتنميها تنموية شاملة ومستدامة.

شروط المشاركة في المؤتمر:

إن المشاركة في المؤتمر الدولي مفتوحة لجميع الأساتذة وطلبة الدكتوراه الجامعات العربية، والباحثين والمبتدئين بغضّها
التنمية ومشكلاتها المتعددة في الوطن العربي. حيث تخضع البحوث والأوراق العلمية المقدمة للتحكيم العلمي من قبل لجنة
متخصصة. بعد أن تستوفى الشروط التالية:

- أن تكون الأبحاث والأوراق العلمية المقدمة ضمن محاور المؤتمر وموضوعاته. على أن تتوفر في المنشآت
المتاحة المطلوبة في البحث العلمي.
 - أن تتم الأبحاث والأوراق العلمية بالأصلية والمنسبة العلمية والجدة في الموضوع والعرض، بأن تحمل فكرا علميا
 - **لا تتطرق إشكالات، وتقتصر حلولها ورثتها في الموضوع المعالج.**

١٢- تجنب تكرار الأبحاث وأوراق العلمية بخط Majalla باللغات الإنجليزية
١٣- تجنب تكرار الأبحاث وأوراق العلمية بخط Times New Roman الحجم 12، عما تم تقديمها في المجلة
١٤- تجنب تكرار الأبحاث وأوراق العلمية بخط الحجم 14، لما تم تقديمها في المجلة

- يجب أن تتم توثيق المراجع في الأبحاث والأوراق العلمية وفق نظام (APA).

تقبل المنشارات الفردية فقط ضمن محاور المؤتمر المعلنة.

أن يشتمل غلاف البحث أو الورقة العلمية على معلومات الباحث/ الباحثين التفصيلية (الاسم والتاريخ، الرتبة العلمية، الوظيفية، جهة العمل، وسيلة الاتصال: البريد المحمول، البريد الإلكتروني).

يجب أن لا تتعدي صفحات الأبحاث والأوراق العلمية 20 صفحة.

يجب أن ترسل الأبحاث والأوراق العلمية إلى البريد الإلكتروني الخاص بالمؤتمر دون سواه.

أهداف المؤتمر:

يهدف هذا المؤتمر إلى تقديم قراءات حول أهم قضاياها ومشكلات التنمية في المجتمعات العربية. قصد تمحص الواقع واستشراف المستقبل، كما يتبين عنه مجموعة من الأهداف الفرعية نجملها على النحو التالي:

- تشخيص الواقع التنموي في المجتمعات العربية ومشكلاته المتعددة.
- توضيح الأساليب والعوامل التي تعيق م{j}بودات التنمية في الوطن العربي.
- تسلیط الضوء على مختلف التحديات والمعوقات التي تواجه الدول العربية في تحقيق التنمية.
- تبيان دور المؤسسات المجتمعية والتربوية والمالية والإقتصادية في إرساء قواعد وأليات التنمية العربية.
- استكشاف آفاق التعاون الإقليمي والدولي. كنقطة إنطلاق لمرحلة جديدة من التنمية في المنطقة العربية.
- استشراف الفرص المستقبلية التي يمكن أن تسمى في فتح آفاق جديدة للتنمية في الوطن العربي.
- استشراف الإمكانات والاستراتيجيات التي تساهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في الوطن العربي.

محاور المؤتمر:

المؤتمر الأول تمحص الواقع التنموي لهم أبعاده ومتغيراته من خلال مجموعة المحاور الأساسية التالية:

المحاور الأول: الواقع التنموي في الوطن العربي

1. تحليل المشكلات الاجتماعية وأثرها على التنمية في الوطن العربي.
2. تحليل الأوضاع الإقتصادية الراهنة وتأثيرها على جمود التنمية.
3. تحليل دور المؤسسات الإعلامية في تعزيز الوعي بالتحديات التنموية.
4. تحليل السياسات التنموية ومدى فعاليتها في مواجهة التحديات التنموية.

المحور الثاني: مشكلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية

1. تقييم مؤشرات التنمية الاجتماعية والتكامل الاجتماعي في الدول العربية.
2. المشاركة المجتمعية وخدمة قضية التنمية والعدالة الاجتماعية.
3. تحليل نماذج التنمية الإقتصادية المطبقة في الدول العربية.
4. بناء شراكات من أجل تحسين الاقتصاديات العربية.

المحور الثالث: التنمية الريفية والحضارية آفاق التنمية المستقبلية

1. تقييم مؤشرات التنمية الريفية والحضرية.
2. النمو الحضري المستدام وتحديات المدن العربية.
3. التحول الريفي والمستقبل المستدام للزراعة في العالم العربي.
4. المرأة الريفية ودورها التنموي. تحديات وأفاق.

المحور الرابع: التنمية الثقافية والسياحية كآلية تعزيز الفعل التنموي

1. تقييم واقع التنمية الثقافية والسياحية في الوطن العربي.
2. تعزيز السياحة الثقافية والفنية كأداة لتنمية الاقتصاد.
3. دور الثقافة والتعليم في تحقيق التنمية الاجتماعية.
4. تطوير القطاع السياحي كأداة لتعزيز التنمية الإقتصادية والاجتماعية.

المحور الخامس: الشباب والتنمية، تحديات الحاضر وآفاق المستقبل

1. تمكين الشباب من المشاركة في قيادة العمل التنموي.
2. تحليل دور الشباب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

اللجنة العلمية للمؤتمر:

أ.د. مصطفى داسة، جامعة أبو القاسم سعد الله - الجزائر - (الجزائر)
أ.د. خالد شنون، جامعة أبو القاسم سعد الله - الجزائر - (الجزائر)
د. معن الدين قنفود، جامعة العاج لخظر، باتنة (الجزائر)
أ.د. سهام شرف، جامعة أبو القاسم سعد الله - الجزائر - (الجزائر)
أ.د. المهدى أبىد الجديدى، مركز البحوث والإشتارات، جامعة صبراته - (ليبيا)
أ.د. أبو عجيبة محمد الشيبانى، جامعة صبراته - (ليبيا)
أ.د. علي الريانى ، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا- (ليبيا)
أ.د. عطية حرايره ، جامعة أبو القاسم سعد الله - الجزائر - (الجزائر)
أ.د. عوكال مفتاح الطرشاني، جامعة الزنتونة - (ليبيا)
أ.د. مباركة أبو القاسم النذيب، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا - (ليبيا)
أ.د. كوكب الزمان بلبردو، جامعة أبو القاسم سعد الله - الجزائر - (الجزائر)
أ.د. الياشى مفرانى، جامعة أبو القاسم سعد الله - الجزائر - (الجزائر)
أ.د. عائشة بن مصطفى، جامعة أبو القاسم سعد الله - الجزائر - (الأردن)
أ.د. عامل العواددة، مديرية مركز دراسات المرأة، الجامعة الأردنية - (الأردن)
د. صالح الدين محمد الشيبانى، رئيس المجلة العلمية، جامعة صبراته - (ليبيا)
د. فتحى نصر سرب، جامعة صبراته - (ليبيا)
د. ربى علوان بعي، جامعة صبراته - (ليبيا)
د. ثريا محمد الراشد ، جامعة صبراته - (ليبيا)
د. الفنان الحموى هويدى، جامعة الزنتونة - (ليبيا)
أ.م. محمد فهمة الشيبانى، منظمة شمال إفريقيا لحفظ السلام - (ليبيا)
أ.د. جوهر الجموسى، جامعة متولى - (تونس)
أ.د. محمد سليمان الأحمد، جامعة السليمانية - (العراق)
أ.د. ضياء عباس علي، جامعة كركوك - (العراق)
د. عصيدين عزت حمد المشيدانى، محافظة بغداد، المستشار القانونى - (العراق)
د. محمد عبد الإله موسى شير، جامعة الإمام جعفر الصادق ع - (العراق)
د. مروان عصيدين عزت المشيدانى، وزارة النفط، شركة النفط الوسطى - (العراق)
د. سلام عبد الدود عبد، مجلس الخدمة المدنية الاتحادى - (العراق)
د. بشارقىس محمد الجعجع، مجلس الخدمة المدنية الاتحادى - (العراق)
د. يشارحبس حسن غياض، محافظة بغداد، مجلس وزراء حقوق الإنسان - (العراق)
د. كفاح على عبد المرسوبي، دائرة تكريت - (العراق)
د. عدنان إبراهيم نصار العابدى، جامعة العراقية - (العراق)
د. أسعد ناصر مكين نشى، جامعة الدراسات الوسطى العائمة - (العراق)
د. فيصل عقلة سالم الشرفات، كلية التربية البدنية - (العراق)
د. ثانى بن سيف بن علي الياشى، جامعة البصائر - (سلطنة عمان)
د. مرتضى عبد الله خيري، جامعة الشرق الأوسط - (سلطنة عمان)
د. نزار حمدى قشطة، جامعة الشرقية - (سلطنة عمان)
د. خلف محمد عبد السلام ببومي، جامعة قنادة السويس - (مصر)
د. أحمد موسى بدوى، مركز البحوث الاجتماعية - (مصر)
د. حسين أنور جمعة، جامعة قناة السويس - (مصر)
د. عبد العليم بن بعطاوش، جامعة العاج لخظر، خنشلة - (الجزائر)
د. عبد العليم محمد عبد الوالسول، جامعة قناة السويس - (مصر)
د. محسن بوعزيزى، جامعة تونس - (تونس)
د. سميرة الوالى، جامعة بندهدو - (تونس)
د. منصف القابسي، جامعة مصافقns - (تونس)
د. فؤاد غربالى، المعهد العالى للإنسانى التطبيقة قفصية - (تونس)
د. خيرى عبد السلام عمر، جامعة صبراته - (ليبيا)
د. هاجر منصورى، جامعة سوسه - (تونس)
د. رائية الغول، جامعة تونس - (تونس)
د. الباهى غيلوقى، جامعة الزنتونة - (تونس)
د. قاسم المحبى، جامعة عدن - (اليمن)
د. هيثى الصياد، جامعة بو اقشط - (موريطانيا)
د. سامي سووح، جامعة زيان عاشور - (الجزائر)
د. زياد خضر، جامعة زيان عاشور - (الجزائر)
د. عبد الرحمن شداد، جامعة زيان عاشور - (الجزائر)
د. ياسين أوسييدان، جامعة أبو القاسم سعد الله - (الجزائر)
د. الطيب مجیدى، جامعة أبو القاسم سعد الله - (الجزائر)
د. أمينة زادة، جامعة أبو القاسم سعد الله - (الجزائر)
د. ياسين أوسييدان، جامعة أبو القاسم سعد الله - (الجزائر)
د. عبد المالك بودور، جامعة أبو القاسم سعد الله - (الجزائر)
د. جميلة محمد، جامعة أبو القاسم سعد الله - (الجزائر)
د. هوارى بدو، جامعة أبو القاسم سعد الله - (الجزائر)
د. فاطمة اليزيد، جامعة أبو القاسم سعد الله - (الجزائر)
د. عبد العليم بن بعطاوش، جامعة أبو القاسم سعد الله - (الجزائر)
د. ناصيف مجيدي، جامعة أبو القاسم سعد الله - (الجزائر)
د. أمال عمارى، جامعة أبو القاسم سعد الله - (الجزائر)
د. خولة ملال، جامعة أبو القاسم سعد الله - (الجزائر)
د. حبيرة نعوس، جامعة أبو القاسم سعد الله - (الجزائر)
د. أمال طابى، جامعة أبو القاسم سعد الله - (الجزائر)
د. مسعودة عروش، جامعة أبو القاسم سعد الله - (الجزائر)
د. أميرة بورشة، جامعة أبو القاسم سعد الله - (الجزائر)
د. سهام بن عاشور، جامعة أبو القاسم سعد الله - (الجزائر)
د. نشادى عبد القادر، جامعة أبو القاسم سعد الله - (الجزائر)
د. أمال عمارى، جامعة أبو القاسم سعد الله - (الجزائر)
د. ريم توارى، جامعة خميس مليانة - عن الدفل - (الجزائر)
د. أمينة دوبى، المركز الجامعى، تبایرا - (الجزائر)
د. فتحية حمار، جامعة مولود مجري، تبایرا وزو - (الجزائر)
د. مفيرة بوطربيان، جامعة قسنطينة ١، قسنطينة - (الجزائر)
د. الهادى بوشامة، جامعة تمزانست - (الجزائر)
د. حسان بوسرسوب، جامعة البيضاء ٢، البيضاء - (الجزائر)
د. سهام بن عاشور، جامعة أبو القاسم سعد الله - (الجزائر)
د. يقادة إكرام، جامعة أبو القاسم سعد الله - (الجزائر)
د. غلبى بالعربى، جامعة محمد البشير الإبراهيمى - برج بوعريرج - (الجزائر)
د. صافى إيمان، جامعة أبو القاسم سعد الله - (الجزائر)
د. رشيد رزق، المركز الجامعى متى الحواس، بربكة - (الجزائر)
د. كريمة ماقى، جامعة العربي التبى - تبى - (الجزائر)

3. برامج ومبادرات لدعم المشاركة الشبابية في التنمية:

4. التدريب الإستراتيجي للشباب وأثره في ابتكار حلول للتحديات **التنمية الاقتصادية والاجتماعية**:

المحور السادس: المرأة العربية وأدوارها التنموية

1. التمكين الاقتصادي والرقمي للمرأة العربية:

2. تحليل قضايا المشاركة المجتمعية للمرأة وأثرها على مسارات التنمية:

3. المرأة وتحديات التنمية القانونية والسياسية:

4. مستقبل المرأة في التنمية، بين الفرص والتحديات.

المحور السابع: الاستثمار في رأس المال البشري كدعامة للتنمية الإدارية

1. تقييم مؤشرات التنمية البشرية والإدارية:

2. دور الكفاءات والمباريات البشرية في تحقيق التنمية الإدارية:

3. تحليل قضايا رأس المال البشري وبناء القوى البشرية المؤهلة لقيادة التنمية الإدارية

تحسين جودة الحياة المبنية والعمل في الدول العربية واستدامة الفعل التنموي الإداري

ابتكار التكنولوجي وأدراجه في تغيير مسار التنمية في الوطن العربي

دور الابتكار وريادة الأعمال في تحسين الاقتصاديات العربية

تحسين الإنتاج والرقمنة وأدراهما في التنمية الاجتماعية والإدارية

المحور التاسع: التعليم العالي والبحث العلمي وأدراهما في دفع عجلة التنمية المستدامة

1. دور الجامعات في تعزيز التنمية المستدامة:

2. الحوار بين الأكاديميين وأثره في تطوير الفكر التنموي المستدام:

3. تقييم واقع البحث العلمي في مجال التنمية المستدامة في الدول العربية:

4. التعاون بين الجامعات ومراكز البحث وأثره على إستدامة النفع التنموي في العالم العربي

المحور العاشر: التعاون العربي وإستدامة التنمية المستدامة.

1. بحث أفاق التعاون العربي في المجالات التنموية:

2. مقاربات حول إستراتيجيات التعاون العربي لتحقيق التنمية المستدامة:

3. الشراكات الاقتصادية الدولية وحل مشكلات التنمية المستدامة في المنطقة العربية:

4. دور المنظمات المجتمعية والهيئات العربية والدولية في تفعيل التنمية المستدامة.

المحور الحادي عشر: استشراف مستقبل التنمية المتكاملة في العالم العربي

1. تحليل الاتجاهات العالمية وتأثيرها على التنمية المتكاملة في المنطقة العربية:

2. مناقشة السياسات المستقبلية لتحقيق التنمية المتكاملة:

3. استشراف التحديات الرقمية والتكنولوجية والإجتماعية والإقتصادية للتنمية المتكاملة:

4. استشراف آليات ونماذج قابلة لتحقيق التنمية المتكاملة في العالم العربي.



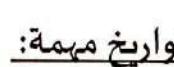
اللجنة التنظيمية للمؤتمر:

أ.د. خالد شنون، جامعة أبو القاسم سعد الله - الجزائر 2 - (الجزائر)	أ.د. سايج سووح، جامعة زيان عاشور - الجلفة - (الجزائر)
أ.د. أحمد مدارس، جامعة زيان عاشور - الجلفة - (الجزائر)	د. خولة ملال، جامعة أبو القاسم سعد الله - الجزائر 2 - (الجزائر)
د. السعدي رابي، جامعة زيان عاشور - الجلفة - (الجزائر)	د. ريم نواري، جامعة خميس مليانة- عين الدفلى- (الجزائر)
ط.د. فيفي عباد، جامعة أبو القاسم سعد الله - الجزائر - (الجزائر)	ط.د. فيصل بن رحمن، جامعة أبو القاسم سعد الله - الجزائر - (الجزائر)
ط.م. محمد عثمان بوجلاب، جامعة أبو القاسم سعد الله - الجزائر - (الجزائر)	ط.د. عمر بن شعاعة جامعة أبو القاسم سعد الله - الجزائر 2 - (الجزائر)

الإقامة والتنقل والرسوم:

يعقد المؤتمر في مدينة حمامات الياسمين تونس، في فندق أربعة نجوم حيث أن نفقات الإقامة تدخل ضمن رسوم المشاركة وفقا

لما يلي:

- 
- رسوم المشاركة في المؤتمر من دولة الجزائر تقدر ب 58000 دج للمشارك الواحد في غرفة تنمية المؤتمرات الأولى الإقامة + النقل؛
 - رسوم المشاركة في المؤتمر من باقي الدول العربية تقدر ب 300 أورو للمشارك الواحد في غرفة تنمية المؤتمرات الأولى الإقامة؛
 - يمكن توفير غرفة فردية لمن يطلبها مقابل رسوم إضافية؛
 - 
 - مدح الأقامة خمسة ليالي وستة أيام في فندق أربعة نجوم، إبتداء من 21 يونيو 2025.
- 
- إشعار للباحث بنتائج التقييم خلال أسبوع من الإسلام، ومنه يمكنه مباشرة إرسال الورقة العلمية كاملة.
 - آخر موعد لتقديم الورقة العلمية النهائية 10 مايو 2025.
 - آخر أجل لتحكيم الأوراق العلمية، والرد على الباحثين 20 مايو 2025
 - تاريخ إنعقاد المؤتمر 22 – 23 يونيو 2025

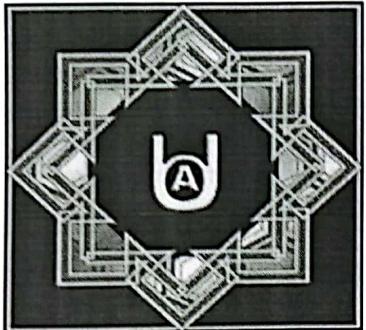
معلومات الاتصال:

ترسل الأبحاث والأوراق العلمية كاملة مرفقة باستمارة المشاركة على البريد الإلكتروني للمؤتمر:

counfeltanmiya25@gmail.com

للإستفسار يرجى الإتصال على واتساب وأرقام التالية:

(00213550427147), (00213770205749), (00213550855008)



الاكاديمية العربية المفتوحة - الدارالمنار



مركز النخبة للدراسات والبحوث - الجزائر



جامعة صبراتة - ليبيا



البرنامج النهائي



للمؤتمر الدولي الثالث المُحكّم حول:

قضايا ومشكلات التنمية في الوطن العربي

تشخيص الواقع وإستشراف المستقبل

تاريخ ومكان الإنعقاد:

يومي 22 و 23 جوان 2025 بدولة تونس

اليوم الأول: الأحد 22 جوان 2025

<p>افتتاح المؤتمر: نلاوة القرآن، التنشيد الوطني الجزائري، التنشيد الوطني الليبي</p> <p>كلمة السيد: أ.د. سالم محمد البريشي، رئيس جامعة صبراته (ليبيا)</p> <p>كلمة السيد: أ.د. وليد ناجي العجالي، رئيس الأكاديمية العربية المفتوحة (الداتمارك)</p> <p>كلمة السيد: أ.د. عبد الرحمن المفعاني بن النوي، مدير مركز البخلة للدراسات والبحوث (الجزائر)</p> <p>كلمة السيد رئيس المؤتمر: أ.د. مصطفى داسة، جامعة الجزائر 2 (الجزائر)</p> <p>المداخلة الافتتاحية من تقديم: أ.د. مباركة أبو القاسم الدبيب، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا (ليبيا) تحت عنوان: التنمية الشاملة في المجتمع العربي وعلاقتها بالبطالة: فرادة سوسيولوجية</p> <p>الجلسة الأولى: الواقع التنموي في المجتمع العربي: تأصيل مفاهيمي وقراءات تشخيصية</p> <p>رئيس الجلسة: أ.د. الدوكالي الطرشاني، جامعة الزنتونة (ليبيا)/ المقرر: د. الثنائي هويدي العمروني، جامعة الزنتونة (ليبيا)/ عضو صياغة: د. خولة لرقم، جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)</p>	<p>9:00 إلى 10:00</p>
<p>التنمية بالتنمية: رهان خاسر بكل أرجحية</p> <p>من الرماد إلى الأمل: نموذج فلسطيني لاستكشاف جدلية الصمود والتنمية في ظل الاحتلال والقيود الاقتصادية</p> <p>الجماعات الضغطية كمانق للتنمية في الوطن العربي</p> <p>التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الراهن وأفاق المستقبل: قراءة تحليلية من منظور سوسيولوجي</p> <p>معوقات تحقيق التنمية المستدامة في العالم العربي: العولمة الجبرية في قالب تحريري</p> <p>مؤشرات التنمية المستدامة في العالم العربي في إطار خطبة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة العام 2030</p> <p>التنوع الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر</p>	<p>التنمية بالتنمية: رهان خاسر بكل أرجحية</p> <p>من الرماد إلى الأمل: نموذج فلسطيني لاستكشاف جدلية الصمود والتنمية في ظل الاحتلال والقيود الاقتصادية</p> <p>الجماعات الضغطية كمانق للتنمية في الوطن العربي</p> <p>التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الراهن وأفاق المستقبل: قراءة تحليلية من منظور سوسيولوجي</p> <p>معوقات تحقيق التنمية المستدامة في العالم العربي: العولمة الجبرية في قالب تحريري</p> <p>مؤشرات التنمية المستدامة في العالم العربي في إطار خطبة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة العام 2030</p> <p>التنوع الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر</p>
<p>دور التشرعيات القانونية في تحقيق التنمية المستدامة</p> <p>إشكاليات التنمية في المجتمع العربي: ثقافة المقاومة والعلن الثقافي "المجتمع الجزائري أنموذجاً"</p> <p>مشكلات التنمية في الوطن العربي: دراسة حالة استدامة التنمية الاقتصادية الأخضر في الجزائر</p> <p>التحديات الاجتماعية والإقتصادية للتنمية المستدامة في العالم العربي</p> <p>دور التنمية المستدامة في التنمية الاقتصادية</p> <p>البطالة وعلاقتها بالواقع التنموي الاجتماعي في الجزائر: دراسة تحليلية</p> <p>البطالة في الوطن العربي: الأسباب، التداعيات، الحلول.</p> <p>عوائق التنمية الاقتصادية والاجتماعية: التحديات والفرص</p> <p>آفاق التعاون العربي في مجال تحقيق التنمية المستدامة: الإمكانيات، الأسباب، الحلول.</p>	<p>دور التشرعيات القانونية في تحقيق التنمية المستدامة</p> <p>إشكاليات التنمية في المجتمع العربي: ثقافة المقاومة والعلن الثقافي "المجتمع الجزائري أنموذجاً"</p> <p>مشكلات التنمية في الوطن العربي: دراسة حالة استدامة التنمية الاقتصادية الأخضر في الجزائر</p> <p>التحديات الاجتماعية والإقتصادية للتنمية المستدامة في العالم العربي</p> <p>دور التنمية المستدامة في التنمية الاقتصادية</p> <p>البطالة وعلاقتها بالواقع التنموي الاجتماعي في الجزائر: دراسة تحليلية</p> <p>البطالة في الوطن العربي: الأسباب، التداعيات، الحلول.</p> <p>عوائق التنمية الاقتصادية والاجتماعية: التحديات والفرص</p> <p>آفاق التعاون العربي في مجال تحقيق التنمية المستدامة: الإمكانيات، الأسباب، الحلول.</p>
<p>نقاش مفتوح</p> <p>وجبة الفداء</p>	<p>الجلسة الثانية: المرأة والأسرة والإعلام: قراءة في الأدوار التنموية المتعددة</p> <p>رئيس الجلسة: أ.د. زهية جاب الله، جامعة الجزائر 2 (الجزائر)، المقرر: د. وقية بولولي، جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)/ عضو صياغة: د. يمينة بوقدورة، جامعة أم البوارق (الجزائر)</p> <p>دور المرأة في التنمية الاجتماعية بين الماضي والحاضر</p> <p>التمكين الاقتصادي للمرأة ودوره في التنمية الاقتصادية</p> <p>رهانات المرأة في التحرب والإسلام الاجتئالي في مجالات التنمية</p> <p>المرأة الجزائرية ومشاركتها في التنمية الاجتماعية بالمجتمعات الريفية: المرأة النابالية نموذجاً</p> <p>المفارقة بين التشريع الديمقراطي وفضاء الممارسة: دراسة في المظاهر والتحديات التي تواجهها عينة من العاملات في القطاع الريفي في الجزائر</p> <p>على بن عنون مساعدة برامج وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة. قراءة في أهم برامج وكالة التنمية الاجتماعية</p> <p>الصورة النمطية والتجوّه الجندرية بين القبود الثقافية ومعوقات تمكّن المرأة في المجتمعات العربية</p> <p>دور وسائل الإعلام في تسويق العالم التاريخي لمدينة بنغازي</p> <p>دور الواقع التواصلي الاجتماعي في تشكيل المرأة التونسية اقتصادياً واجتماعياً: الفايسبوك نموذجاً</p> <p>Fundamentals of Governance and ethics in organisational success and sustainability in Algeria</p> <p>Women's Economic Empowerment in North Africa: A Comparative Study of Institutional Strategies in Algeria, Tunisia, and Morocco</p>
<p>نقاش مفتوح</p>	<p>الجلسة الثالثة: الإبتكار والتطور التكنولوجي وأثرهما على التنمية</p> <p>رئيس الجلسة: أ.د. شبل إسماعيل السوسيطي، جامعة القدس المفتوحة (فلسطين)/ المقرر: د. شيرين إبراهيم القواسمة، جامعة بوليفيتكنيك (فلسطين)/ عضو صياغة: د. سمية زياري جامعة أم البوارق (الجزائر)</p> <p>الابتكار وريادة الأعمال في خدمة التنمية المستدامة: رؤية تكاملية لأبعادها الاقتصادية والاجتماعية</p> <p>دور الكفاءات الريادية في تحقيق الاستدامة الاستراتيجية من خلال الدور المعدل للنضج الرقعي دراسة تحليلية لراء عينة من القيادات الادارية في منظمات المجتمع المدني المحلية في مدينة دهوك</p> <p>دور الابتكار وريادة الأعمال في تحسين الاقتصاديات العربية</p> <p>المقاولاتية كأحد التوجهات الحديثة لتحقيق التنمية الاجتماعية والإقتصادية للمجتمع.</p> <p>الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي ودورهما في دفع عجلة التنمية المستدامة: دراسة حالة شركة نفط الوسط بالعراق</p> <p>تقنيات الذكاء الاصطناعي ودورها في تحقيق التنمية الـ AI الاقتصادية بالجزائريين الواقع والتحديات</p> <p>تقنيات الذكاء الاصطناعي وأهميتها في تطوير الموازنة العامة وأدوات تدقيقها في الموازنة العامة الفلسطينية وإثرها على التنمية المستدامة</p> <p>دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الأمن السيبراني والتنمية الرقمية</p> <p>دور الذكاء الاصطناعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة</p> <p>دور التكنولوجيا في مجال التعليم العالي ودورها في التنمية والتحول الرقمي</p>
<p>نقاش مفتوح</p>	<p>الجلسة الرابعة: الواقع والتوجهات الحديثة لتحقيق التنمية الاجتماعية والإقتصادية للمجتمع.</p> <p>رئيس الجلسة: د. عائشة طرابلسى، جامعة تونس (تونس)</p> <p>Les nouvelles technologies au cœur du développement de la bijouterie tunisienne par et pour la jeune génération via la discipline du design</p> <p>Le développement durable de l'industrie de l'habillement tunisienne : le rôle du design, des normes ISO et de la transformation numérique</p>

الجلسة الرابعة: الاستئماني في رأس المال البشري كدعاية للتنمية الإدارية المستدامة

رئيس الجلسة: أ.د. المهدى أبى الجيدى، جامعة صبراتة (ليبيا) / المقرر: د. صالح الدين محمد الشيبانى، جامعة صبراتة (ليبيا) / عضو صياغة: د. أبو عجالة محمد الشيبانى، جامعة صبراتة (ليبيا)

<p>أ.د. وليد الجيالى / د. سنا عبد القادر مصطفى، الأكاديمية العربية المفتوحة (الدانمارك)</p> <p>أ.د. مصطفى داسة، جامعة الجزائر 2 (الجزائر)</p> <p>د. بشاشم بعي، جامعة تلمسان (الجزائر)</p> <p>د. هادي خليل إسماعيل، جامعة دموك التكنولوجية (العراق)</p> <p>د. شيرين ابراهيم القواسمة، جامعة بولنديتك (فلسطين)</p> <p>د. يوسف أحمد أبو فاره، جامعة القدس المفتوحة (فلسطين)</p> <p>د. مسعودى اسماء، جامعة الجزائر 2 (الجزائر)</p> <p>د. جميلة علاق، جامعة قسطنطين 3 (الجزائر)</p> <p>د. بولسلي إبناس، جامعة ورقلة (الجزائر)</p> <p>م.م. وعد سنجرار ضاري / م. حكيم خليل ابراهيم / عبد الله ساطع داود.</p> <p>ط.د. فحصيل بن رحمن، جامعة الجزائر 2</p> <p>د. سعدى رابعى، جامعة الجلفة / د. عبد الفتاح توانى جامعة أدرار</p> <p>د. نذيره البزيد / د. سميمه زيارى، جامعة أم البواقي (الجزائر)</p> <p>د. سعدى حسينية / أ.د. نامي رضا، جامعة تلمسان (الجزائر)</p> <p>د. وردة شاوش، المركز الجامعى تبازرة (الجزائر)</p> <p>أ.د. سليم حربي، جامعة الجلفة / أ.د. صالح روب، جامعة تيسمسيلت (الجزائر)</p> <p>م. حكيم خليل ابراهيم / ب. فهد سايردخل / أيوب علي حمود، جامعة الأنبار (العراق)</p>	<p>التنمية البشرية أساس التنمية الشاملة: العراق نموذجا</p> <p>النخب الإدارية ودورها في تحقيق التنمية المبنية للموظفين: دراسة ميدانية بالإدارات العمومية الجزائرية</p> <p>من جودة الحياة المهنية إلى استدامة الفعل الإداري: ممارسة تنمية شاملة</p> <p>دور رأس المال البشري في تعزيز النجاح التنظيمي المستدام دراسة استطلاعية لرأي الهيئة التدريسية في جامعة عفرة للعلوم التطبيقية، العراق</p> <p>دور إدارة الجودة الشاملة والمسؤولية الاجتماعية في أداء إدارة الأحداث البنفسجية في محافظة الخليل</p> <p>تأثير جودة حياة العمل في الرضا الوظيفي في الوزارات الفلسطينية</p> <p>من الكفاءة إلى القهادة: أثر تنمية المهارات البشرية على الأداء الإداري</p> <p>الشباب العربي ومواجة التغير بإتجاه تحقيق التنمية المستدامة - دراسة ميدانية بمؤسسة إنتاج وتوزيع الفازات الصناعية وحدة ورقلة</p> <p>تأثير المبادرة الإستراتيجية في تحقيق النضج الرقعي للمؤسسات الحكومية</p> <p>التدريب كآلية لتنمية الموارد البشرية بالقطاع الثالث جمعية تربية المرأة الريفية انموذجا</p> <p>دور التدريب والتعاون بين الموظفين في تحقيق تنمية وتطوير كفاءة المؤسسة</p> <p>دور مدير المدرسة في تحقيق التنمية المبنية للأستانة من وجہ نظر أستانة التعليم الابتدائي</p> <p>دور العمل اللائق في العد من البطالة والفقر في الجزائر</p> <p>إعادة هيكلة الموارد البشرية وأثرها على التنمية: دراسة للتجربة الجزائرية</p> <p>الاختراق الوظيفي في المؤسسات ذات طابع الاجتماعي وأثره على التنمية الإدارية</p> <p>تأثير المناعة التنظيمية في التجديد الإستراتيجي: دراسة ميدانية في كلية الطب جامعة الأنبار</p>
	<p>نقاش مفتوح</p>
<p>رئيس الجلسة: أ.د. أحمد مدايس، جامعة الجلفة (الجزائر) / د. فنوندو مع الدين، جامعة باتنة 1 (الجزائر) / عضو صياغة: د. هواري بفو، جامعة أم البواقي (الجزائر)</p>	<p>الجلسة الخامسة: المنظومة التعليمية والجامعية، والبحث العلمي: قراءات في أدوارهم وأثارهم في تعزيز واستدامة التنمية العربية</p>
<p>دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة: جامعة تكريت أنموذجا</p> <p>دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر</p>	<p>دور الجامعة الجزائرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة</p>
<p>الجامعة كفاعل استراتيجي في هندسة التنمية الاجتماعية</p> <p>دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة ميدانية بجامعة قاصدي مرير ورقلة</p> <p>الحواريين الأكاديميين وأثره في تطوير الفكر التنموي المستدائم</p>	<p>وأيقاع التبادل العلمي بين الأكاديميين العرب وتأثيره على قضايا التنمية العربية: دراسة تحليلية</p>
<p>التعليم والثقافة دعامتان أساستان في هندسة التنمية الاجتماعية</p> <p>التعليم والثقافة أساساً للتنمية الاجتماعية</p>	<p>عوائق تطبيق ضمان الجودة بممؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر وإنعكاسها على تحقيق التنمية المستدامة</p>
<p>المشكلات التربوية والفكريّة في العالم العربي وأثرها على مسار التنمية المستدامة</p>	<p>نقاش مفتوح</p>
	<p>وجبة الغذاء</p>
<p>رئيس الجلسة: أ.د. ياسر شاهين، جامعة القدس (فلسطين) / المقرر: د. بشاشم بعي، جامعة تلمسان (الجزائر) / عضو صياغة: د. فتحية بولوي، جامعة قسطنطين 2 (الجزائر)</p>	<p>الجلسة السادسة: التنمية الريفية والحضارية والسياحية كآلية لتعزيز الفعل التنموي</p>
<p>الأمن الغذائي في المنطقة العربية واقع وأفاق</p> <p>الإقصاص عن الأداء البيئي ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 دراسة ميدانية على مصفاة الراوية لإنتاج وتكرير النفط ومشتقاته</p>	<p>الجمرة الداخلية وأثرها على توزيع الخدمات والتنمية المحلية: دراسة سوسيوحضارية</p>
<p>التنمية الريفية الزراعية ودورها في إثراء الإنتاج المحلي.</p> <p>التنمية الريفية وتحدياتها في الوطن العربي - مع الإشارة للتجربة الجزائرية</p>	<p>صناعة الألبسة التقليدية ودورها في تنمية المناطق الريفية: دراسة ميدانية بمدينة مسعد ولاية الجلفة</p>
<p>مؤشرات التنمية الحضرية في ولاية قسنطينة: تحليل سوسولوجي</p> <p>دور بناء الخارطة العشوائية على تنمية القطاع السياحي في محافظة بيت لحم في فلسطين.</p>	<p>دور السياحة الرقمية في تعزيز إستراتيجية التنمية المستدامة</p>
<p>السياحة الدينية والتنمية الاقتصادية، بحث في المصطلح ونقد للتمثيل الاجتماعي</p> <p>السياحة كرافعة للتنمية في الوطن العربي: تشخيص التحديات الراهنة واستشراف الفرص المستقبلية لتعزيز النمو الاقتصادي والتمازنك</p>	<p>التحديات النامية للقطاع السياحي في ظل الاحتلال الإسرائيلي لمدينة القدس</p>
<p>مدى إسهام أدوات المعتمدة في تصحيح اختلال التوزيع السكاني في الوطن العربي: حالة الجزائر</p>	<p>قراءة التوصيات الهامة والختامية للمؤتمر من طرف الأستاذ الدكتور: أحمد مدايس، جامعة الجلفة (الجزائر)</p>
	<p>الجلسة الختامية</p>
<p>تسليم شهادات المشاركة</p>	<p>الختام: إختتام فعاليات المؤتمر</p>



مختبر الدين والمجتمع
Laboratory of Religion and Society



مركز النخلة للدراسات والبحوث



المؤتمر الدولي الثالث المحكم حول:
قضايا ومشكلات التنمية في الوطن العربي
تشخيص الواقع وإشراف المستقبل

عنوان الورقة البحثية

مدى اسهام ادوات المعتمدة في تصحيح احتلال التوزيع السكاني في الوطن العربي "حالة الجزائر"

تاريخ ومكان الإنعقاد:

يومي 22 و 23 جوان 2025 بدولة تونس

معلومات المشاركين:

المشارك الأول:

الإسم ولقب: حاج حفصي لحس

الدرجة العلمية والتخصص: استاذ محاضر "ا" / هندسة معمارية و عمران .

جامعة الإنتماء: جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

الجنسية: جزائري

رقم الهاتف: 0671337162

عنوان البريد الإلكتروني: lahcene.hadjhafsi@univ-msila.dz

محور المشاركة: المحور الثالث

عنوان البحث أو الورقة العلمية: مدي اسهام ادوات المعتمدة في تصحيح احتلال التوزيع السكاني في الوطن العربي
"حالة الجزائر"

المشارك الثاني:

الإسم ولقب: رجم علي

الدرجة العلمية والتخصص: استاذ تعليم عالي / هندسة معمارية و عمران

جامعة الإنتماء: جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

الجنسية: جزائيرية

رقم الهاتف: 0670100928

عنوان البريد الإلكتروني: ali.redjem@univ-msila.dz

محور المشاركة: المحور الثالث

عنوان البحث أو الورقة العلمية: مدي اسهام ادوات المعتمدة في تصحيح احتلال التوزيع السكاني في الوطن العربي
"حالة الجزائر"

Title in English: The extent to which the approved tools contribute to correcting the imbalance in population distribution in the Arab world; "the case of Algeria"

د حاج حفصي لحسن¹- رجم علي²

الملخص:

ان التاريخ الاستعماري الطويل والسياسات الظرفية التي انتهجتها الدول العربية بعد الاستقلال في مجال التنمية الاقتصادية و تهيئة الاقليم والمران الفاقدة لمبادئ التنمية المستدامة تعتبر من الاسباب الاختلال التوزيع السكاني التي تعاني منه الاوطان العربية. لأن الادوات تخطيطية اقليمية وحضرية اخفقت في ايجاد بيئة تنمية تنافسية بين الاقاليم يمكن من خلالها تصحيح الاختلال الراهن في التوزيع السكاني.

فالجزائر و رغم محاولتها تصحيح هذا مع بداية التسعينيات باصدارها جملة من القوانين تبني التنمية المستدامة و التنافسية بين الاقاليم من خلال ادوات تهيئة اقليمية و عمرانية؛ لكن غياب الحكومة في اعدادها حجم من الاهداف المتواخات منها في تحقق توزيع سكاني متوازن بين الاقليم و بين المدن و الاريف .

ولاية المسيلة الواقعة في الهضاب العليا وسط (HPC) التي وجهتها توصيات المخطط الوطني لتهيئة الاقليم (SNAT) للصناعة خلافاً لإمكاناتها البشرية والطبيعية التي تتوافق مع القطاع الفلاحي الرعوي تعاني من هذه المشكلة . من خلال تطبيق "LEADER" المعتمد في الاتحاد الأوروبي سوف نحدد اسبابها و محاولة معالجتها بجملة من المقترنات الذي تضمنها مدخلتنا .

الكلمات المفتاحية: الهيئة الإقليمية-الهيئة الحضرية-التوزيع التكاني-التنافسية بين الأقاليم-تطبيق"LEADER"-الجزائر -

المسلة.

Abstract:

The long colonial history and circumstantial policies pursued by Arab countries after independence in the areas of economic development, regional planning, and urbanization, which lacked the principles of sustainable development, are among the reasons for the population imbalances plaguing Arab countries. Regional and urban planning tools have failed to create a competitive development environment between regions through which to correct the current imbalance in population distribution.

Algeria, despite its attempts to correct this in the early 1990s by issuing a series of laws adopting sustainable development and competitiveness between regions through regional and urban planning tools, the lack of governance in its preparation has hindered many of the objectives sought to achieve a balanced population distribution between the region and between cities and rural areas.

The wilaya of M'sila, located in the High Plateaus in the heart of the (HPC), which was directed by the recommendations of the National Territorial Development Plan (SNAT) toward industry, despite its human and natural potential, which is compatible with the agro-pastoral sector. Through the "LEADER" application approved by the European Union, we will identify its causes and attempt to address them with a set of proposals included in our intervention.

Keywords: Territorial Planning - Urban Planning - Population Distribution - Competitiveness Between territories - LEADER Application - Algeria - M'sila.

مقدمة:

لقد استعمل مصطلح التنافسية الذي ظهر بداية القرن العشرين اولا من طرف الاقتصاديون . واعطوه عدة تعريفات : "القدرة على الصمود في وجه المنافسة في السوق(Potter, 2009)" ، أو "القدرة على زيادة العائدات والاقتصادات الخارجية للقرب والمجتمع(Krugman, 1998)" و مع عصر العولمة اصبح اسماعله في عدة اختصاصات منها التخطيط الإقليمي و العماني . "في عصر العولمة، يكتسب موضوع القدرة التنافسية الإقليمية أهمية متزايدة لسياسات التنمية الإقليمية(Kamani, 2002)" ، وقد عرفها الاتحاد الأوروبي بأنها "قدرة إقليم ما على تحسين مستوى معيشة سكانه بشكل مستدام وتزويدهم بمستوى عالٍ من التوظيف والتماسك الاجتماعي في بيئه ذات جودة؛ من خلال قدرة الإقليم على الحفاظ على الأنشطة ومواجهة المنافسة من الأقاليم الأخرى" وفقا لهذا التعريف: من المفترض أن تكون أفريقيا، بمواردها الطبيعية الهائلة، القارة الأكثر قدرة على المنافسة في العالم، ولكن لسوء الحظ هذا ليس هو الحال.

ولذلك فإننا نعتقد أن القدرة التنافسية لأي منطقة لا تقتصر على هذه الأصول الطبيعية، بل يجب أن تتعزز من خلال جاذبيتها؛ "إنها القدرة على الجذب والتنافس اقتصادياً بين الأقاليم مع ضمان الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقاً لمنطق الشبكة والتفاعل المتبادل" ، المفهومان: القدرة التنافسية والجاذبية في هذا التعريف، والتي تبدو متصلة مع رؤيتنا لأنها تربط جاذبية وتنافسية إقليم ما ببعد الاستدامة، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال ابتكار أساليب وأدوات التخطيط الإقليمي "الجاذبية الإقليمية تكمن في صياغة مفاهيم القدرة التنافسية والتسويق الإقليمي والعرض الإقليمي.(Tiard, 2009)"

لقد تحول مفهوم التخطيط الإقليمي من مقاربة مركزية للتنمية وإعادة التوزيع إلى المقاربة محلية، حيث يتغير على كل منطقة من مناطق البلاتفوظيف إمكاناتها البشرية و المادية لتحسين جاذبيتها وفقاً لمنطق "التفكير وطنيا للعمل محليا" بدلاً من "التفكير محليا للعمل وطنيا .(Potter, 2009)" لقد فرضت العولمة تحديات تنمية جديدة على المستوى الإقليمي والحضري: "لم تعد المنطقة قادرة على المنافسة إذا عانت من نزيف سكاني، نتيجة لسحب الاستثمارات ونقل الشركات.(Tiard, 2009)" ونتيجة لذلك، فإن الحاجة المتزايدة إلى التميز وتحديد موقعها على مستويات مختلفة من القدرة التنافسية تتطلب من المدن والمنطقة اعتماد سياسات تنمية قادرة على تعزيز إمكاناتها وزيادة قدرتها على جذب السكان والاحتفاظ بهم. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال أدوات للتهيئة و التعمير فعالة.

تشكل الجاذبية والقدرة على الوصول ركيزتين تقليديتين للتخطيط المكاني، مدرومة بتدايير تهدف إلى: تعزيز عوامل الجاذبية الحالية والقدرة على منح الامتيازات مع محاولة الحد من آثار الاستقطاب. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال أساليب مبتكرة في تطوير أدوات التهيئة و التعمير وتنفيذ هذا التعريف "لتلبية توقعات السكان والأنشطة في أراضيها بشكل أفضل، وتحسين نوعية المدينة وقدرتها التنافسية الشاملة في بيئتها التنافسية على المدى القصير والطويل" (نوبيت، 1996).

لقد تأخرت الجزائر في ادراج مبادئ التنمية المستدامة المبنية عن قمة الأرض في ريو دي جانيرو سنة 1992 في أدواتها للتهيئة الإقليمية والحضرية؛ النصوص الأولى هي القانون رقم 20-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بالهيئة الإقليمية والتنمية المستدامة، والقانون رقم 10-03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 والمتعلق بحماية البيئة، وقانون توجي للمدينة رقم 06-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006، والتي وضعت، وفقاً لرشيد سيدي بو مدين، أدوات «SEPT، SNAT، PAWT، SDAAM»، والتي تستند إلى نماذج جديدة وتدمج مفاهيم جديدة مثل جاذبية وتنافسية الأقاليم، والدعوة إلى أساليب جديدة مثل تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات "SWOT" (عمارة، 2014). إن عدم وجود مناهج مبتكرة لإعداد و تصميم هذه الأدوات قد حد من الأهداف المتوقعة منها، وهي تصحيح اختلال التوازن في التوزيع المكاني للسكان عبر الوطن و كذا بين الحواضر و الارياف.

رغم طابعها الزراعي الرعوي، فإن المشاريع الهيكيلية المدرجة في برنامج المضاب العليا (SEPT) التي تحددها مخططوطني للاقليم (SNAT) جعلت من ولاية المسيلة قطبا صناعيا تنافسيا للغاية، معززة بفضل برامج تعزيز البنية التحتية للطرق وتوسيع شبكة السكك الحديدية وتطوير النشاط الاقتصادي. هذا النمط من التنمية فضلاً عن اثاره السلبية السocio-اقتصادية والبيئية فقد عمق من معضلة التوزيع السكاني بين مدن وقرى ولاية المسيلة وهذا ما سنوضحه في الورقتنا البحثية.

1- المنهجية:

لقد استخدمنا التطبيق الذي اعتمدته المفوضية الأوروبية "LEADER" (Vollert, 2018)، والتي تعتمد على الأسس التالية:

- مراعاة الموارد البشرية والطبيعية للمنطقة في إطار سياسة إدماج جهات البلاد في إعداد مخططات التنمية؛
- مبادئ الحكم الرشيد؛
- دمج قطاعات النشاط وفق منطق الابتكار؛
- مواكبة السياسات الإقليمية والوطنية حتى العالمية إذا سمحت الظروف بذلك.

يعتمد ذلك على العوامل التفاعلية التالية:

- القدرة التنافسية الاجتماعية: الحكومة الرشيدة على كافة المستويات (الوطنية والإقليمية والمحلية)؛
- القدرة التنافسية البيئية: يجب أن تكون البيئة العامل الحاسم في خطط التنمية الإقليمية؛
- القدرة التنافسية الاقتصادية: قدرة أصحاب المصلحة على استغلال القدرات البشرية والطبيعية على النحو الأمثل لجعل المنطقة أكثر جاذبية وتنافسية؛
- التموضع في السياق العالمي: ويتعلق الأمر بقدرة الجهات الفاعلة على إيجاد مكانها في علاقتها بالمناطق الأخرى والعالم الخارجي.

تعتمد هذه الطريقة على 8 مؤشرات تقييمية (انظر الشكل رقم 1) يجب أخذها في الاعتبار عند وضع خطط التنمية أو تقييم القدرة التنافسية للإقليم، وهي:

- إدارة الموارد الطبيعية؛
- القيم الثقافية والهوية؛
- الموارد البشرية؛
- المعرفة والمهارات الضمنية/الصريحية؛
- نظام الحكومة والموارد المالية؛
- التوزيع المكاني للسكان؛
- العلاقة بين الأقاليم؛
- صورة وإدراك المنطقة.

باستخدام مقياس التقييم الخاص بنا من 0 إلى 5، والذي يتراوح من 0 (ضعيف جداً)، 1 (ضعيف)، 2 (دون الوسط)، 3 (متوسط)، 4 (جيد)، و 5 (جيد جداً)؛ ويمكن تمثيل هذه التقييمات على رسم بياني مكون من ثمانية فروع (مؤشرات التقييم). تمكن هذه الطريقة من تحديد درجة تنافسية المنطقة وفهم أسباب سوء توزيع سكان ولاية المسيلة والجزائر، واقتراح الحلول في مجال إعداد أدوات التخطيط الإقليمي، وهذا بطبيعة الحال بعد تحليل المنهج المتبعة في الأدوات المعتمل بها.



الشكل رقم 1: المخطط التنظيمي الذي يمثل المؤشرات الرئيسية لجاذبية للإقليم حسب تطبيق "LEADER" (Vollet, 2018) مع تعديل المؤلفين.

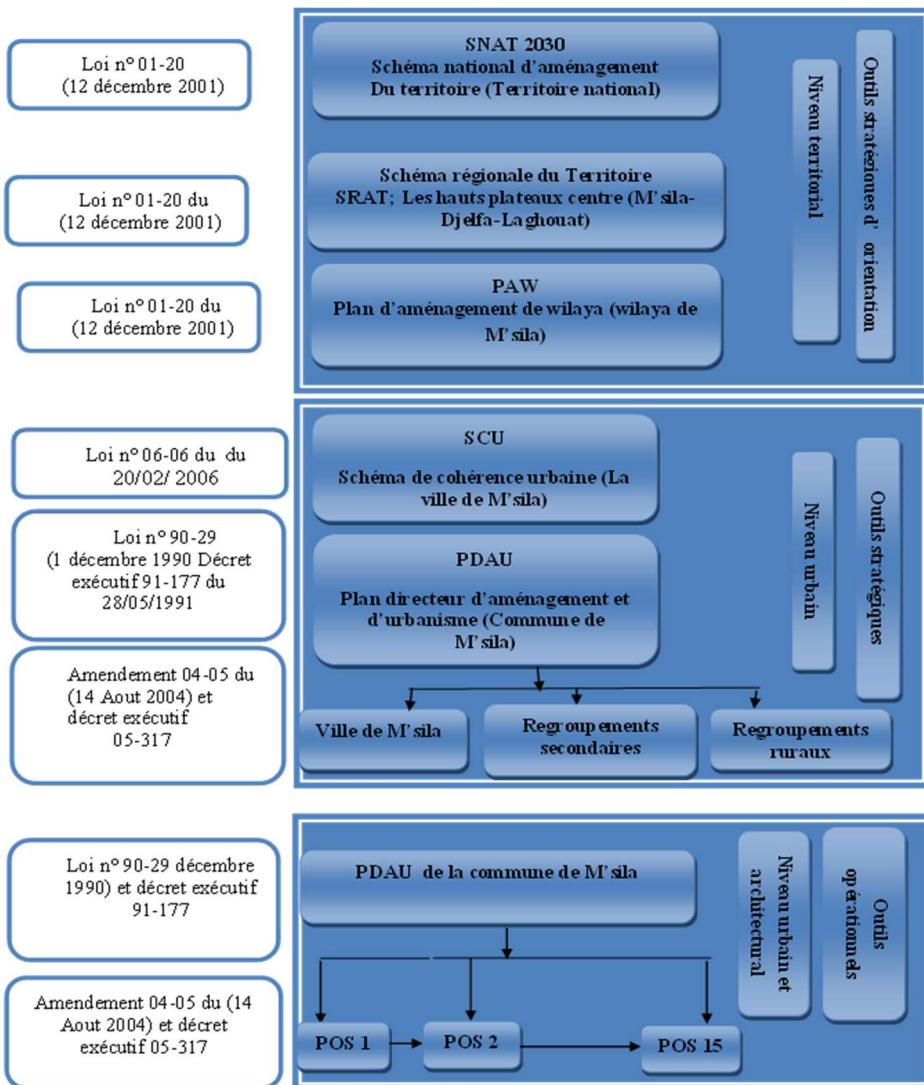
2- المناقشة:

سوف نتعرض في هذا الفصل لأهم المعطيات التي تخص الجانب القانوني المنظمة لأدوات الهيئة الإقليمية و العمranie التي اقرتها الجزائر بهدف تحقيق تنمية محلية تحقق التنافسية و التكامل بين الأقاليم و كذا لمحه عن ولاية المسيلة و كل المعطيات بغية تصحيح عدم التوازن في التوزيع السكاني عبر اقليم الوطن و على اقليم الولاية المتكونة من مجموعة من المدن و الارياف .

2-1- الترسانة القانونية والتنظيمية التي تحكم التخطيط الإقليمي في الجزائر

تعيش الجزائر اختلالا رهيبا في توزيع سكانها، إذ يعيش 63% منهم على 4% من مساحة التراب الوطني، و 28% يعيشون في الهضاب العليا التي تمثل 9% من مساحة البلاد، و 9% فقط يشغلون 87% المتبقية من التراب الوطني ، والتي تتكون أساسا من الصحراء (الاحصاء العام للسكان، 2008). وعلى الرغم من مشاركتها في مؤتمرات قمة الأرض التي عقدتها الأمم المتحدة في ريو عام 1992 وجوهانسبرغ عام 2002 بشأن التنمية المستدامة؛ ولم تعتمد الجزائر توصيات هذه القمم في قوانينها إلا في بداية القرن الحادي والعشرين من خلال القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12/12/2001 المتعلق بالخطيط الإقليمي والتنمية المستدامة، والذي أنشأ ثلاث أدوات للخطيط الإقليمي: الاستخدام والتنمية المستدامة؛ الاقتصاد الوطني هو اقتصاد قائم على أسس اقتصادية وسياسية، وهو اقتصاد قائم على أسس اقتصادية وسياسية، يعتمد على ثلاثة استراتيجيات اقتصادية رئيسية: وطنية (SNAT)، جهوية (SEPT) ومحلية (PAW)، أهم أهدافها تحقيق التنافسية بين اقاليم الجزائر، من خلال اقتصاد وطبي متناغم ومتكملا يأخذ بعين الاعتبار القدرات الطبيعية والبشرية لكل جهة من جهات البلاد من أجل إعادة تنظيم الخلل المحظوظ في توزيع السكان عبر التراب الوطني. وعلى

نحو مماثل، صدر القانون رقم 10-03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة، والذي حدد المبادئ العامة التي يجب احترامها في أي مخطط للتنمية أو نشاط تحويلي، ووضع مجموعة من الأنظمة والتراخيص البيئية. وأخيرا، القانون رقم 06-06 المؤرخ 20 فبراير 2006 المتعلق بقانون توجيه المدينة (LOV). وقد أنشأ هذا القانون قواعد الحكم الحضري الجيد وأنشأ خطة التماسك الحضري: (انظر الشكل رقم 2).



الشكل رقم 2: هرم النصوص والأدوات لتنظيم الأراضي والتخطيط الحضري. (BEREZOWSKA-AZZAG E) مع تكييف المؤلفين. (2011)

نسجل هنا اهم الاسباب التي حدة من اهداف هذه الأدوات التخطيط الإقليمي والحضري و التي تعود بالاساس الى عدم الازام هذه القوانين للمختلف الفاعلين على اعدادها خاصة ما تعلق ب:

- التنسيق المؤسسي على مختلف مستويات صنع القرار والتدخل؛
- التقيد بمبادئ الحكومة في كل مراحل اعداد هذه الادوات؛
- توفير مصادر التمويل خاصة على المستوى المحلي لاعداد هذه الادوات؛
- اجراءات عقابية لكل متهاون في اعداد وتنفيذ ما جاء في هذه الادوات .

2-2- المخطط الوطني لتهيئة الأقاليم (SNAT) :

حسب المادتان 7 و 8 من القانون رقم 20-01 المؤرخ في 12/12/2001 المتعلق بالتهيئة الإقليمية والتنمية المستدامة، فإن المخطط الوطني لتهيئة الأقاليم (SNAT) إدات تخطيط محلي وتنموي يغطي كل إقليم الوطن، ويهدف لتحقيق انتشار متوازن للسكان على كامل أراضي البلاد، من خلال تنمية متوازنة ومستدامة وبيئة تنافسية بين جميع الأقاليم الجهوية. إدات صالحة لمدة 20 عاماً، يتم تقييمها وتحديثها كل خمس سنوات يتم اعدادها على مستوى مركزي على أن يكون منسجم مع كافة الخطط الاستراتيجية المعنية بالجانب التنموي للبلاد، يصادق عليه بمرسوم تنفيذي. يعتبر المخطط الوطني لتهيئة الأقاليم أعلى هرم الأدوات التهيئة المجالية و التنموية و عليه فكل ما جاء فيه ملزم لها . وتلخص اهدافه في ما يلي:

- نحو إقليم مستدام؛

- خلق ديناميكية إعادة التوازن الإقليمي؛

- تهيئة الظروف لجاذبية وتنافسية المناطق؛

- تحقيق العدالة الإقليمية.

ويحدد هذا القانون أيضاً الإجراءات التي يجب اتباعها عند تنفيذ أدوات تخطيط استخدام الأرضي، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- الحكومة؛

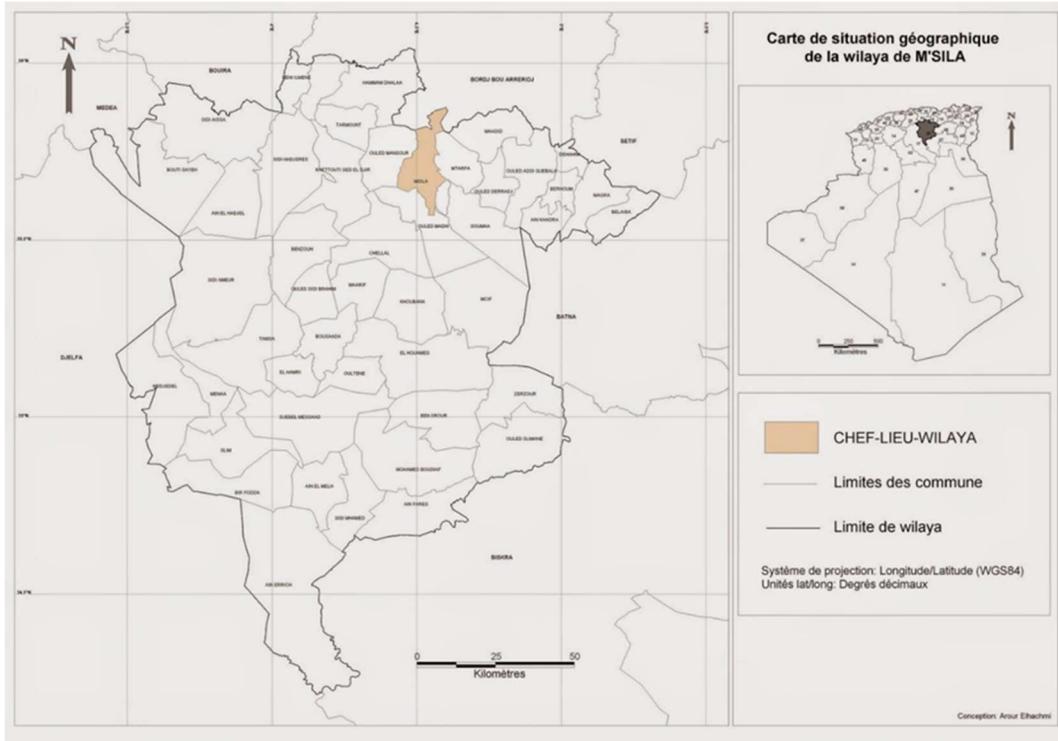
- دور مختلف الأطراف الفاعلة؛

- مؤسسات الحكم الإقليمي؛

- إعادة خلق الرابط الإقليمي: التشاور، المشاركة، الشراكة.

2-3- تقديم ولاية المسيلة :

ولاية المسيلة منذ التقسيم الإداري لسنة 1974 تدير 15 دائرة و 47 بلدية و تربع على مساحة 18.175 كلم² و تبعد عن العاصمة بحولى 240 كلم. صنفها المخطط الوطني ضمن هضاب عليا وسط مما جعلها بين أبواب العاصمة وأبواب الصحراء؛ وقد سمح هذا الموقع و طابعها الفلاحي الرعوي مكناها بان تكون حلقة مهمة ضمن الديناميكية التنموية مع مختلف الولايات المجاورة مثل سطيف، وبرج بوعريج، وباتنة، وبسكرة، والجلفة، وبرج بوعريج (انظر الشكل 1) (الوكلالة الوطنية لتهيئة الأقاليم مع تكيف المؤلفين، 2009).



الشكل رقم 3: موقع ولاية المسيلة (ANAT الوكالة الوطنية ل testimie الإقليم. 2009)

تمييز تضاريس الولاية بالتنوع من جبال و كثبان رملية الى السهول الخصبة و الغابات و الاحراش . مناخها جاف قليل التساقط ، لكن بها عدة وديان تتخذ من مناطق التل منبع لها و ايضا مياه جوفية .

ويقدر إجمالي عدد سكان الولاية بـ 1.362.058 نسمة في 31/12/2020، مقابل 983.513 نسمة في 31/12/2008، أي بزيادة مطلقة تقدر بـ 378.545 نسمة. وتبلغ الكثافة السكانية 75 نسمة/كم²، منها 1078 و 686 في بلديتي المسيلة وبوعنادة و 6 نسمة/كم² في بلدية الحوامد. يظل توزيع السكان على مستوى الولاية غير مناسب إلى حد كبير: حيث أن الشمال أكثر سكاناً من الجنوب بأكثر من 60٪ من إجمالي السكان، ومن ناحية أخرى يقع أكثر من 38٪ من السكان في ثلاثة مدن كبيرة: مسيلة وبوعنادة وسيدي عيسى. أكثر من 67٪ من السكان يقيمون في المدن الكبيرة، و 13٪ في المدن الثانوية، و 20٪ من السكان يقيمون في مناطق متفرقة. (إدارة برمجة ورصد الميزانية مع التعديل من قبل المؤلفين، أبريل 2021). وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة السكان المتفرقين ظلت منخفضة، حيث بلغت 20.46٪ من إجمالي السكان (RGPH 2008)، في حين وصلت في عام 1998 إلى 22.95٪، وفي عام 1987 وصلت إلى 34.46٪، أي بانخفاض قدره 14٪. وهذا يعطينا فكرة عن مدى الهجرة الريفية إلى العواصم البلدية ومن عواصم الدوائر الثلاث الأكثر سكاناً إلى العواصم البلدية بين الأعوام: 1990-2008. ويظل الوضع على حاله حاليا ، ولكن بسبب عدم وجود بيانات النمو الإجمالي السنوي لعام 2022، والتي لم يتم نشرها بعد.

4-2- الامكانيات البشرية والمادية لولاية المسيلة :

ان الهدف من ابراز الامكانيات الطبيعية والبشرية لولاية المسيلة هو الإجابة على الأسئلة التالية: هل وفقت وتوصيات أدوات testimie الإقليمية (PAW, SEPT, SNAT) في توجيهه عجلة التنمية وفقاً لهذه القدرات و مبادئ التنمية المستدامة ؟ هل ساهمت في تصحيح الخل في التوزيع المكاني للسكان على مستوى الولاية

1-4-2 الإمكانيات البشرية :

حسب الإحصائيات المتوفرة لدينا فإن نسبة السكان النشطين تمثل أكثر من ثلث سكان ولاية المسيلة وهو مؤشر جيد، لكن للأسف فإن معدل البطالة يناهز 15.5%. ويعد القطاع الزراعي المشغل الرئيسي، حيث يمثل حوالي 30% من إجمالي السكان العاملين (انظر الجدولين رقم 2).

المجموع	التعيين	المجموع	نساء	رجال	القطاعات
1362058	سكان الولاية	72187	29886	42301	الادارة
462883	السكان النشطون	38809	1631	37178	المقاولاتية
391039	المشتغلون	113736	3159	110577	ال فلاحة
71844	البطالون	34966	4957	30008	الصناعة
%15.5	نسبة البطالة	56631	13775	42856	الخدمات
		30714	4638	26076	مختلفة
		391039	77754	313285	المجموع

الجدول رقم 2 : السكان النشطون ومعدل البطالة حسب القطاع.(مديرية متابعة الميزانية لولاية المسيلة)

2-4-2 الإمكانيات الفلاحية :

تبلغ مساحة الاراضي الفلاحية والرعوية حوالي 1,646,890 هكتار، أي ما يقارب 85%، من اجمالي مساحة الولاية المقدرة بـ 1,817,500 هكتار. بالإضافة إلى الغابات بحوالي 139.734 هكتاراً، أي حوالي 8% ، تبلغ مساحة الأراضي البور بولاية المسيلة حوالي 149.293 هكتار.هذه الأرقام تظهر الإمكانيات الفلاحية والرعوية الهائلة للولاية. في المقابل فان نسبة الأرضي الزراعية المروية 15.7% فقط الامر الذي يتطل بجهود تنموي كبير لتدارك هذه المعضلة خاصة بالنظر لمناخ الولاية (انظر الجدولين 4 و5).

Désignations	Unités	Données
Superficie agricole totale	Ha	1 646 890
SAU totale	Ha	277 592
S.A.U irriguée	Ha	46 300
Superficie des zones - Alfa	Ha	200 000
Superficie phoeniciculture (dattes)	Ha	-
Otros	Nbre	1 620 000
Bovins	Nbre	34 500
Caprins	Nbre	130 000
Camélins	Nbre	1 630
Agriculture (nombre de batteries)	Nbre	170
Superficie forestière	Ha	159 604
Taux de boisement	%	9
Laiteries	Nbre	3
Production laitière (Par an)	HL	802 400
SAU totale / Superficie agricole totale	%	17
SAU irriguée / SAU totale	%	17
Superficie des zones Alfa / superficie de la wilaya	%	11

LES COMPAGNES SAISONIÈRES 2019/2020

* Production végétale

- Céréales	Superficie	: 46 160 Ha
- Production		: 589 878 Qx
- Maraîchage	Superficie	: 8 300 Ha
- Production		: 2 345 000 Qx
- Arboriculture	Superficie	: 17 842 Ha
- Production		: 531 038 Qx
- Fourrages	Superficie	: 42 000 Ha
- Production		: 1 320 000 Qx



* Production animale

- Viandes Rouges	:	292 000 Qx
- Viandes Blanches	:	110 800 Qx
- Oeufs (1000 u)	:	169 500 U
- Lait (1000 L)	:	80 240 L
- Miel	:	290 Qx
- Laines	:	27 430 Qx



الجدولان 4: الإمكانيات الزراعية الرعوية لولاية المسيلة. (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية و مديرية المصالح الفلاحية بولاية المسيلة،

(2021

3-4-2 الامكانيات المائية :

تتميز ولاية المسيلة بكثافة شبكتها الهيدروغرافية، إلا أن المناخ الجاف جعل معظم مجاريها المائية غير دائمة السيلان . ومن أهمها وديان القصب ، الهمامل و بوسعادة. تنبع الوديان الشمالية من قمم جبال حضنة وتتدفق إلى شط الحضنة، اما الجنوبية من جبلي أولاد النيل والزاب.

بالنسبة للموارد الجوفية لالولاية والتي تبقى مجهلة في أغلبها؛ تظل طبقة المياه الجوفية الأكثـر شهرة واستغلالاً هي طبقة المياه الجوفية الحضنة. أما المناطق الأخرى (زهرز شرق، عين ريش، إلخ) فقد تستفيد من دراستها عن كثب من أجل فهم إمكاناتها. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى إمكانات المياه الجوفية بحوالي 220 هكم³ في السنة موزعة بين حوض الحضنة (133 هكم³)، وسهل عين ريش (8 هكم³)، وحوض زهرز شرق (24 هكم³) ومناطق أخرى (55 هكم³). تجدر الإشارة إلى أن الولاية تعاني من نقص كبير في الموارد المائية، هذا راجع الظروف المناخية وسوء الإدارة، ولهذا السبب أدرج المخطط الوطني لتهيئة الأقاليم ولاية المسيلة ضمن برنامج التحويلات المائية الكبرى من الجنوب إلى الشمال.

3-4-2 الإمكانيات السياحية :

تضـمـن ولاية المسـيـلة على بعض المعـالم الطـبـيعـية، حـمـائـية، الثـقـافـية والتـارـيـخـية التي تشـجـعـ الاستـثـمارـ في القطاع السـيـاحـيـ وـتـجـعـلـ من ولاية المسـيـلة وجـهـة سـيـاحـيةـ وـاعـدـةـ خـاصـةـ إـذـاـ ماـ أـدـرـجـتـ ضـمـنـ الدـوـرـةـ السـيـاحـيـةـ لـلـزـيـبـانـ (انـظـرـ الشـكـلـ رقمـ 4ـ). وـهـيـ

- تاريخيا: قلعة بني حماد هي الآثار الرومانية.
- ثقافيا: النقوش الصخرية، متحف نصر الدين دينات، متحف حضنة زاوية العمل ومتحف سيدي بوجمالين. بالإضافة إلى الصناعات التقليدية من الفخار والحلبي الفضية ونسج البطانيات والسجاد والبرنس والقشابة، فإن صناعة سرج المسيلي تتمتع بشهرة كبيرة.
- طبيعية: المناظر الطبيعية، الغابات - الكتبان الرملية - الأرضي الرطبة - الواحات - المحفيات الطبيعية
- حمامات معدنية: الحمام: حمام دلاع وبليعربي على جانب سد كصوب وحمام أولاد تابان.





الشكل رقم : صور عن الإمكانيات السياحية لولاية المسيلة(مديرية السياحة لولاية المسيلة 2023).

4-3-4-1 البنية التحتية الفندقية الموجودة في المسيلة:

حسب مديرية السياحة فإن ولاية المسيلة توفر على البيانات التحتية السياحية التالية (أنظر الجدول رقم 6)؛ مع العلم أن أغلب الفنادق المصنفة موجودة في بوسعادة:

عدد الوكالات السياحية	الفنادق الغير مصنفة				الفنادق المصنفة	
	عدد الاسرة	العدد	عدد الاسرة	العدد	عدد الالسرة	العدد
48	356	25	257	12	647	6

الجدول رقم 6: البنية التحتية السياحية في الولاية. (وزارة السياحة، 2023)

4-4-2 الإمكانيات المنجمية والصناعية :

يتكون النسيج الصناعي للولاية من وحدات صناعية ذات أهمية استراتيجية وطنية ومستهلكة كبيرة للمياه ومبوبة للتلوث. يتكون بشكل رئيسي من صناعة البتروكيماويات، ومحطة الطاقة الحرارية، وورشة الصيانة الخاصة بسونلغاز وكوسيدر، وتصنيع الأسمنت، والخبث، ووحدة البثق والأكسدة وإعادة الصهر للألمونيوم، و حوالي عشرين مطحنة دقيق كبيرة ومجمع النسيج. وتقدر المساحة للنسيج الصناعي (المنطقة الصناعية ومنطقة النشاطات و التخزين) مجتمعة بنحو 776.19 هكتار؛ وهذا يدل على مدى الاهتمام بالقطاع الصناعي وتركيزه في المدن الكبرى بولاية المسيلة. وهذا يجعل هذه المدن أكثر جاذبية للسكان، وهو الوضع الذي يؤدي إلى تفاقم الخلل في توزيع السكان، وتخلي العمال عن النشاط الزراعي، والاستغلال المفرط للموارد المائية، والأضرار الهائلة التي تلحق بالبيئة الحضرية وبالنباتات والحيوانات (انظر الشكل 5).



الآثار السلبية للنسيج الصناعي على البيئة بولاية المسيلة .

ت تكون الإمكانيات المنجمية في مسيلة إلى حد كبير من المواد المرتبطة بالبناء. تتكون الإمكانيات من 14 موقعًا قيد التشغيل (الحجر الجيري والطين والرمل والجبس) و 20 موقعًا آخر لم يتم استغلال وحداتها بعد (الطين والجبس والحجر الجيري). وتحتوي المنطقة أيضًا على مواد أخرى غير مستغلة مثل ملح الصخور والباريت والفوسفوريت والدولوميت ومواد الحجر الرملي والحصى وأحجار البناء (إدارة برمجة ومراقبة الميزانية مع التعديل من قبل المؤلفين، أبريل 2021).

ومن الضروري التحذير من الإفراط في سحب الرمال خاصة في الأودية والمجاري المائية والذي يسبب أضراراً جسيمة للبيئة ويشكل خطراً فيضانات بالإضافة إلى تسريع ظاهرة التصحر.

2-5 تأثير توصيات أدوات هيئة الأقليم على مدينة المسيلة:

بعد دراسة وتحليل أدوات الهيئة الأقليمية والحضرية ، بما في ذلك التوصيات وبرمجة هذه المخططات (SNAT 2010-SRAT of HPC، 2030 PAW، 2014) لولاية المسيلة، توصلنا إلى الملخص التالي:

■ على الرغم من أن الاستراتيجية الوطنية للتنمية 2010-2030 تعرف بأن مدن الساحل بما فيها تعاني من كثافة سكانية عالية، إلا أن توصياتها تشجع على تخفيف الضغط الديمغرافي على المدن الساحلية وتوجيه السكان نحو هذه المدن بدلاً من تسريع بناء مدن جديدة مثل بوغازول وتوجيه السكان الفائضين نحوها. ، وكذلك نقل مقرات المؤسسات الاقتصادية القريبة من موادها الخام؛ على سبيل المثال، المقر الرئيسي لشركة سوناطراك في تقرت، والسهوب في الجلفة، وغيرها؛

■ ضمت الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2010-2030 ولاية مسيلة إلى سطيف وبرج بوعريريج وبجاية لجعلها مركزاً صناعياً للصناعات البلاستيكية، على عكس نشاط الصناعات التحويلية المهيمنة التي حددتها الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية، أي النشاط الزراعي الرعوي المتواافق مع إمكانات السهوب بما في ذلك مسيلة؛ بعيداً عن الأنشطة المقدمة في الجلفة والأغواط. وهذا الوضع يجعل من الصعب تحقيق البعد الاستدامة. ويؤدي هذا إلى تفاقم العجز المائي و يجعل عملية التحكم في توزيعه صعبة، كما يساهم في الهجرة الريفية والتخلّي عن النشاط الزراعي الرعوي ويسبب أضراراً كبيرة للبيئة؛

■ على الرغم من الإمكانيات السياحية الهائلة التي ذكرناها، والمتواقة مع النشاط الزراعي الرعوي وعامل استقرار للسكان، إلا أن الخطة الوطنية للسياحة 2010-2030 استبعدت ولاية المسيلة من دائرة الزيان السياحية التي تعبّر جزءاً كبيراً من الولاية؛

■ لقد أدى مشروع PAW إلى تعميق ظاهرة استقطاب المدن الثلاث الكبرى في الولاية (المسيلة، بوسعدة، سيدي عيسى)، مما أدى إلى تسريع تراجع النشاط الزراعي الرعوي والاختلالات البيئية التي أضرت بالغطاء النباتي وسرعت من تطور ظاهرة التصحر؛

■ إن تأثيرات أدوات الهيئة الحضرية على الشبكة الحضرية والإدارة الحضرية واضحة بسبب تركيز الأنشطة المولدة للوظائف في أكبر مدن الولاية، مما أدى إلى عجز كبير في السكن، وهو الوضع الذي ساهم في انتشار التحضر غير الرسمي. كما أن الأضرار على المشهد الحضري والإدارة الحضرية هائلة بالإضافة إلى انتشار الأوبئة، والصراعات الاجتماعية الناتجة عن مشاعر الإقصاء وإنعدام الانتماء، فضلاً عن الاختلالات البيئية التي أثرت سلباً على التعايش بين النظم البيئية الحضرية (الطبيعية والاصطناعية) وعلى الراحة النفسية والصحية للسكان. إن هذا الوضع مظلم وصعب للغاية لدرجة أنه أصبح من المستحيل حله باستخدام أدوات التخطيط والتطوير الحضري (PDAU و POS)؛ وتتطلب النصوص التنظيمية منها الالتزام بالمبادئ التوجيهية وتوصيات أدوات التخطيط الإقليمي.

لدينا ملاحظات كثيرة حول هذا الموضوع، أهمها ما ذكرناه. ومن ثم فإن معالجة هذه الشذوذ تتطلب الابتكار في الأساليب والممارسات المتبعة في إعداد هذه الأدوات. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال إشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك ممثلي السكان. ويجب أن تعتمد طريقة العمل على التشاور والتوافق في اتخاذ القرارات، مع احترام المعايير التعاقدية لإنتاج هذه الأدوات والعمل على تفويتها ميدانيا حتى لا تبقى مخفية في الأدراج.

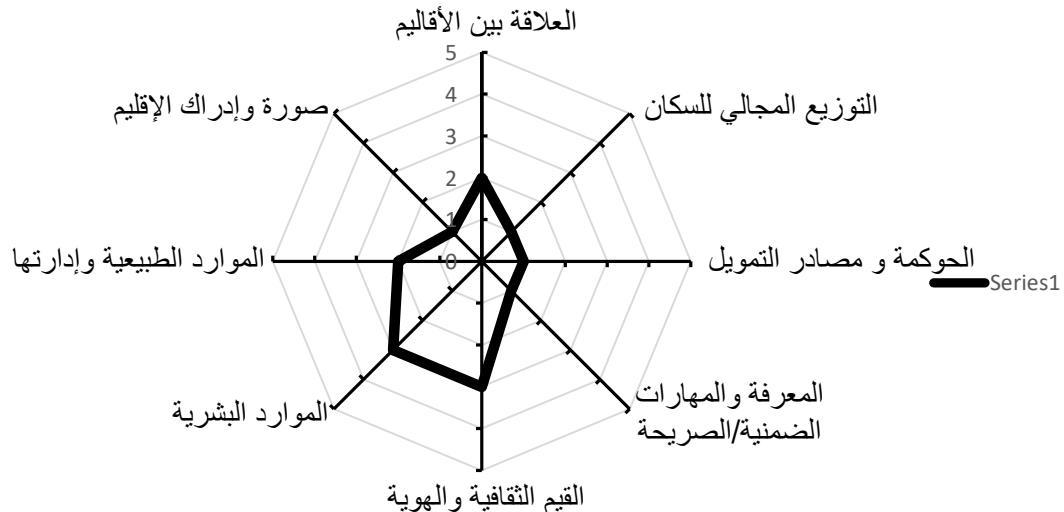
3- النتائج :

قمنا بعرض الإمكانيات البشرية والطبيعية وتحليل الاختلالات المتعلقة بالتوزيع المكاني للسكان وطبيعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأثارها على البيئة والتوازن البيئي لولاية المسيلة. وبناء على ما ناقشناه، ومن أجل الوصول إلى نتائج بحثنا، وبفضل أسلوب التقييم الذي الاتحاد الأوروبي "LEADER"، توصلنا للنتائج التي ادرجناها في الجدول رقم 7.

النوع في السياق العالمي	القدرة التنافسية الاقتصادية	القدرة التنافسية الاجتماعية	القدرة التنافسية البيئية	
x	x			الموارد الطبيعية وإدارتها
x		x	x	القيم الثقافية والهوية
	x	x	x	الموارد البشرية
	x			الحكومة والموارد المالية
	x			المعرفة والمهارات الضمنية/الصريحة
				التوزيع المكاني للسكان
x	x			العلاقات بين الأقاليم
x				صورة وإدراك الإقليم

الجدول رقم 7: التحليل النوعي لمكونات العاصمة الإقليمية لولاية المسيلة. إخراج المؤلفين

الملف الإقليمي لولاية المسيلة



الشكل رقم 6: الخارطة الإقليمية لولاية المسيلة. تم اعداده من قبل المؤلفين.

4- مناقشة النتائج :

من خلال التحليل الذي قمنا فيه بتحليل أهم أدوات تهيئة الإقليم (PAW، SANT، SRAT)، بما في ذلك توصياتها المتعلقة بتوجيهه تنمية ولاية المسيلة نحو القطاع الصناعي، على الرغم من عدم توافق هذا القطاع مع الإمكانيات الطبيعية والبشرية، وحتى مع تلك المتعلقة بالقدرة الاستيعابية لكل هذا، مما يجعل هذه الولاية منطقة استقطاب ديمغرافي بالإضافة إلى كل المعضلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تتعارض مع عناصر التوزيع المتوازن للسكان.

إن القيم التي حددها مؤشرات التنافسية لولاية المسيلة تعتمد على نتائج هذا التحليل الذي قمنا بترجمته إلى رسم بياني أعطانا الشكل التالي. ما يمكن استنتاجه هو أنه على الرغم من توفر الإمكانيات البشرية والقيم الثقافية والهوية والموارد الطبيعية النسبية، إلا أن الخلل الواضح في إعداد أدوات التنمية وعدم احترام مبادئ التنمية المستدامة، وكذلك الحكومة، أدى إلى تراجع القدرة التنافسية لمنطقة المسيلة وأدى إلى تفاقم مشكلة توزيع وتركيز السكان في المدن الكبرى للولاية، مما يتطلب إعادة النظر في طريقة تطوير هذه الأدوات والابتكار بناءً على مبادئ التنمية المستدامة والحكومة، وخاصة تلك المتعلقة بالمشاركة الواسعة التي تجمع كل أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والخبراء المستقلين، والتوافق على اقتراح الحلول الأكثر فعالية لتنمية المنطقة وتصحيح الاختلالات.

لقد اقترحنا حلولاً عملية من خلال عرض الطريقة الحالية لإعداد هذه الأدوات والنهج الصحيح الذي نراه مناسباً يجعل إقليم ولاية المسيلة تنافسياً ويمكنه تصحيح الخلل في توزيع السكان من خلال الجدول رقم 8 التالي:

المؤشرات الرئيسية	الوضع الحالي	المقترحات و الحلول
الموارد الطبيعية وإدارتها	- تشجيع الاستثمارات الصناعية خاصة تلك التي لا تتناسب مع الإمكانيات الطبيعية للولاية وإهمال القطاع الفلاحي الرعوي والسياحة.	- توافق برجمة وتوجهات أدوات التهيئة الإقليمية مع أدوات الهيئة الحضرية، خاصة في حماية العقار الفلاحي و

<p>الرعوية :</p> <ul style="list-style-type: none"> - اعتماد أساليب إدارة مستدامة ومتکاملة للموارد المائية والالتزام بقانون المياه الحالي الذي يعطي الأولوية لاستخدام الإنسان والحيوان والزراعة ثم الصناعة. 	<ul style="list-style-type: none"> - الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، وخاصة المياه والعقارات والطاقة والغطاء النباتي؛ - إن إدارة هذه الموارد بعيدة كل البعد عن قواعد الإدارة ومبادئ الاستدامة. 	
<ul style="list-style-type: none"> - إحصاء المعالم والواقع التاريخية والعمل على تسجيلها على المستوى الوطني وحتى الدولي لحمايتها قانونيا والاستفادة من التمويل اللازم لعمليات الحفاظ عليها وصيانتها. وينطبق الأمر نفسه على المحميات الطبيعية؛ - دمج ولاية المسيلة في المسار السياحي للزيبان وإعادة إلقاء المشاريع المجمدة بالقطاع. 	<ul style="list-style-type: none"> - تدهور الواقع والمعالم التاريخية والثقافية والحضارية والمعمارية للولاية، وكذا تنوعها البيولوجي، من خلال اندماجها في динاميكيات الاجتماعية والاقتصادية؛ - على الرغم من التراث التاريخي والثقافي الغني والهوية في تصميم المشاريع الحضرية والمعمارية، إلا أنها تسبب أضراراً جسيمة للمشهد الحضري والبيئي ولها تأثير خطير على السلوك الاجتماعي والثقافي للسكان وحتى على أنشطتهم الاقتصادية. 	القيم الثقافية والهوية
<ul style="list-style-type: none"> - الابتكار في أساليب وتقنيات اعداد هذه الأدوات بما يتواافق مع مبادئ التنمية المستدامة والحكومة الرشيدة. 	<ul style="list-style-type: none"> - ساهم تركيز المرافق الاقتصادية والخدمة في المدن الكبرى في النزوح الريفي والتخلص على الانشطة الفلاحية والرعوية وكل الحرف المرتبطة بهما. 	الموارد البشرية
<ul style="list-style-type: none"> - خلق وعي جماعي بأهمية هذه الأدوات على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على المستوى الوطني والإقليمي والحضري. - تعزيز مبادرة البرمجة المتكاملة بين مختلف أصحاب المصلحة؛ استخدام نهج يعزز التشاور والإجماع في اعتماد المقتراحات والقرارات. 	<ul style="list-style-type: none"> - عدم احترام مبادئ التنمية المستدامة وخاصة تلك الواردة في قانون توجيه المدينة بما في ذلك التشاور والتوافق في اتخاذ القرارات مع توافق الحلول والإمكانات المالية المتاحة. 	الحكومة والموارد المالية
<ul style="list-style-type: none"> - لاستعادة الحرف الزراعية الرعوية والحرفية، من الضروري: - التعديلات التي يجب إجراؤها على أدوات تهيئة الأقليم المختلفة بما يتواافق مع الامكانيات البشرية والمادية وكذا قواعد مبادئ التنمية المستدامة؛ - إنشاء تخصصات في الجامعات 	<ul style="list-style-type: none"> - تأكل الخبرة التي اكتسبتها أغلبية سكان ولاية المسيلة في مجال النشاط الزراعي الرعوي بسبب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية لصالح الأنشطة الصناعية والخدمة وخاصة الإدارية والتجارية. 	المعرفة والمهارات الضمنية/الصريرة

ومؤسسات التكوين المهني خاصة بهذه المجالات.		
<p>-مراجعة مخطط تنمية الولاية بحيث يكون متناسقا مع إمكانياتها الطبيعية والبشرية وو ادراج ذلك على مستوى المخطط الوطني والجهوي لهيئة الأقليم .</p> <p>-برمجة خطة تنمية طارئة للمناطق الأكثر حرماناً، ومنح حواجز اقتصادية واجتماعية لسكانها، ويتم ذلك على مستوى مخطط تنمية الولاية .</p>	<p>- إن توجه القطاع الاقتصادي لولاية المسيلة نحو الصناعة مع تركيز هذه الأنشطة والخدمات في المدن الكبرى أدى إلى اختلال توزيع السكان وساهم في زيادة معدل التحضر.</p>	التوزيع المكاني للسكان
<p>لتحقيق التكامل بين مختلف مدن وقرى الولاية وزيادة تأثيرها على المستوى الإقليمي والوطني، يجب على أدوات هيئة الأقليم ، أن تأخذ في الاعتبار توجيهات ووصيات مخطط التنسيق الحضري .</p>	<p>نلاحظ على سبيل المثال أن دائرة المسيلة ترتبط أكثر بولايات برج بوعريريج وسطيف، وبوسعداء بالجلفة وبسكرة، بينما سidi عيسى بالبويرة والمدية، والمقرة بباتنة وسطيف وبسكرة.</p>	العلاقات بين الأقاليم
<p>تعزيز الأنشطة التي تساهم في اندماج مدينة المسيلة في محيطها الجغرافي، وخاصة هضاب عليا وسط . ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تصحيح برمجة وتوجهات أدوات التخطيط الإقليمي وعلى المخطط الوطني لهيئة الأقليم .</p>	<p>-تراجع القطاع الزراعي الرعوي وتواضع القطاع الصناعي مقارنة بالولايات الأخرى، والدور الإقليمي لولاية المسيلة محدود جدا.</p>	صورة وإدراك الإقليم

الجدول رقم 8: التحليل النوعي لمكونات الإقليمية الرئيسية لولاية المسيلة. من اعداد المؤلفين.

خاتمة :

إن أدوات هيئة الأقليمية و الحضرية كأدوات تحدد التوجهات التنموية و المجالية بما يتوافق مع مبادي التنمية المستدامة التي التزمت بها الدولة الجزائرية . لكن اختيار التنموي التي اختارته الجزائر غدت الاستقلال احدث اختلالات كبيرة و اسهم في الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية مما تسبب في أضرار للنظام البيئي الطبيعي والحيوانات والنباتات والمناخ والتوزيع المكاني للسكان على الأراضي الوطنية.

ان تأخر الجزائر لخطورت هذا الاتجاه التنموي جاء بعد ظهور النائجه الوخيمة مما اضطرها تبني مبادي التنمية المستدامة و اعتماد توصيات أجندة 21 المنشقة عن مؤتمر الارض لسنة 1992 ، و ذلك باصدارها لقانون رقم 20-01 المؤرخ في 12/12/2001 المتعلق ب الهيئة الإقليمية و التنمية المستدامة، والذي أنشأ ثلاثة مستويات لتنظيم استخدام الأرضي وأداة التنمية المستدامة: الوطنية (SNAT) والإقليمية (SRAT) والمحليه (PAW)، التي تهدف في المقام الأول إلى تعزيز القدرة التنافسية بين مناطق

البلاد، من أجل تصحيح الخلل الديمغرافي المسجل، القانون رقم 03-10 المؤرخ 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة، والذي وضع المبادئ العامة التي يجب احترامها في أي خطة تنمية ونشاط تحويلي ووضع مجموعة من الأنظمة والتراخيص البيئية. وأخيرا، القانون رقم 06-06 المؤرخ 20 فبراير 2006 المتعلق بقانون توجيه المدينة (LOV). لقد فشلت هذه القوانين وأدواتها في تحسين الوضع الكارثي في أراضينا ومدننا. بسبب عدم وجود نهج مبتكر وطرق تصميم وتطوير الأدوات.

تم تصميم هذه الأدوات وفقاً لمنطق الاستجابة للاحتياجات استناداً إلى شبكة المرافق ، دون مراعاة القدرات الطبيعية والبشرية للمنطقة والمدينة. وهذا النهج يبعدهم عن واقع الإقليم أو المدينة ولا يعزز القدرة التنافسية، ناهيك عن التكامل والجاذبية للإقليم، وبالتالي فهو بعيد عن مبادئ التنمية المستدامة، أو نهج التشاور بين مختلف الفاعلين، والإدارة والحكم الرشيد المنصوص عليها في هذه القوانين.

وبعد التحليل الذي قدمناها، وخاصة تلك المتعلقة بقوانين وأدوات التخطيط الإقليمي، ولا سيما المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، لأن كل الأدوات الناتجة عنه يجب أن تلتزم بتوصياته وتطبقها على أرض الواقع. "حالة المسيلة" ، وبإتباع المنهجية والتقنية التي اعتمدناها، توصلنا إلى نتائج حددت حجم المشكلة واقتصرت بعض الحلول التي من شأنها، في رأينا، أن تساهم ولو جزئياً في حل هذه الوضعية.

قائمة المراجع:

- ANAT au compte de la wilaya de M'sila avec l'adaption des auteurs. (2009). *PAW. 1ere Phase*. M'sila.
- Antoine, G. (Décembre 2020). « Les pôles de compétitivité : d'une géographie de l'innovation à une géographie de la production ». *Géoconfluences*.
- BOROWSKA, E. A. (2011). Programmation urbaine en Algérie, de nouveaux défis. *revue vies des villes*, 21.
- Direction de la programmation et du suivi budgétaires et la DSA de la wilaya de M'sila. (2021). *Annuaire statistique et bilan de l'année agricole 2019-2020*. M'sila.
- Direction de la programmation et du suivi budgétaires avec l'adaptation des auteurs. (Avril 2021). *Annuaire statistique. M'sila: Wilay de M'sila*.
- Direction de l'environnement . (2021). *Rapport annuel sur l'état de l'environnement*. M'sila.
- Direction du tourisme. (2021). *Bilan Annuel*. M'sila.
- Glossaire du développement territorial. (27 octobre 2006). Territoire et paysage, n°2. *Conférence européenne des ministres responsables de l'aménagement du territoire (CEMAT)*.
- KRUGMAN, P. (1998). What's new about the new economic geography? *Oxford Review of Economic Policy Vol. No. 22(14)*, 7-17.
- LAURENT, D. (2008). *La République et ses territoires : la circulation invisible des richesses*. Paris: Éditions du Seuil.
- Le conseil économique, social et environnemental européen. (2011). *La compétitivité :enjeu d'un nouveau modèle de développement*. France: Les éditions des journaux officiels.
- NOISETTE, P. &. (1996). *marketing des villes, un défi pour le développement stratégique*. Paris: Organisation.
- ONS. (2008). *Ressencement général de la population et de l'habita*. Alger.
- POTTER, J. (2009). Evaluating Regional Competitiveness Policies. *Insights from the New Economic Geography Regional Studies*, 1225-1236.
- THIARD, P. (2009). Attractivité et compétitivité :offre territoriale, approches marketing et retombées. Dans PUCA. *L'attractivité des territoires: regards croisés* (pp. 47-48). Paris: Actes des séminaires.
- VOLLET, D. B.-S. (2018). Mesure de la performance des politiques européennes de développement rural par l'estimation de leur «valeur ajoutée territoriale» Application au programme Leader du pays d'Aurillac. *Économie Régionale et Urbaine*, (2), 353-388.